

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

محاضرات في:

نظريات وسياسات التنمية

من إعداد الدكتور:

عبد العزيز زايدي

الموسم الجامعي: 2015/2016

مقدمة:

يعتبر موضوع نظريات وسياسات التنمية من أهم المواضيع التي أولى لها المفكرون والباحثين والسياسيين اهتماما بالغاً وخاصة على المستوى العلمي والأكاديمي، وعلى اختلافات التركيبة الفكرية والبشرية والجغرافية للمهتمين، لذلك فهو يدرس في كثير من التخصصات لأهميته العلمية والعملية في مختلف الجامعات العالمية، كما أن الطالب في العلوم السياسية لا بد أن يعرف الجوانب الاقتصادية لما لها من أهمية في توجيه حياة الناس والدول والأنظمة المختلفة، كما يعتبر من قبل الثقافة العامة والوعي المجتمعي، التي يجب على الطالب والمثقف عامة أن يلم بها، وحاكما ومحكوم لتقاسم المسؤوليات وفهم الظاهرة الاقتصادية، والمشاركة في صنعها، ومناقشا لها كما يفيد الصالح العام.

- كما أن تخصص العلوم السياسية مضطلع بالسياسات العامة لذلك لا بد من فهم الجانب النظري لفهم الكثير من المقاييس المتعلقة بالتخصص.
- كما أنه لا يمكن عزل العلوم السياسية عن العلوم الاقتصادية، فالسياسة والاقتصاد يسيران جنباً إلى جنب، وتزويدها بالمعارف والمناهج الكمية والإحصائية لفهم حالة التنمية بالنسبة للسياسيين.
- كما أن فهم نظريات وسياسات التنمية مفيدة في الحياة العملية أثناء ممارسة المهام، سواء على المستوى الشخصي أو المؤسسي، أي فهم الظاهرة الاقتصادية كيف تعمل.
- كذلك لا بد من الثقافة الاقتصادية للطالب في العلوم السياسية أو الباحث في العلوم الإنسانية عامة، للتحكم في الظاهرة السياسية وتوجيهها.

وقد ارتأينا تقسيم الموضوع إلى عدة محاور رئيسية:

01- التعاريف المختلفة لمفاهيم: النظرية - السياسة - التنمية.

02 - مفهوم التنمية وعلاقتها ببعض المفاهيم الأخرى (النمو والتنمية، التخلف والتنمية، سياسة التنمية، نموذج التنمية، استراتيجية التنمية).

03- الأنواع المختلفة للتنمية: التنمية الاجتماعية، التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية.

المحور الثاني: النظريات المختلفة.

01 - النظريات الليبرالية: النظرية الكلاسيكية للإقتصاد السياسي

أ- النظرية النيوكلاسيكية للتنمية.

ب- النظرية الكنزية للتنمية.

ج- الليبرالية الجديدة ومفهومها للتنمية.

02- النظريات اليسارية:

أ- المذهب الاشتراكي الطوباوي ومفهومه للتنمية.

ب- النظرية الماركسية الأورثوذكسية للتنمية (كارل ماركس، فريدريك إنجلز).

ج- النظرية الإمبريالية للتنمية (روز الكسمبورغ، بوفارين، لينين).

المحور الثالث: نماذج نظريات تخص تنمية المجتمعات الناشئة.

01 - النظريات الليبرالية:

أ -نظريات التحديث: (المنظور الاقتصادي روستو) ، (المنظور الاجتماعي جينو

جيرماني)، (المنظور النفسي دافيد ماكلياند)

ب- نظرية الحلقة المفرغة.

ج- نظريات النمو المتوازن والغير متوازن.

02 - النظريات اليسارية:

أ- آراء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية حول التنمية.

ب- مدرسة التبعية ونظرتها للتنمية.

المحور الرابع: سياسات التنمية الاقتصادية.

01- الاستراتيجيات المختلفة للتصنيع في البلدان النامية:

أ- توظيف الصناعات التحويلية.

ب- التصنيع بقصد التصدير

ج- التصنيع بقصد التقليل من الاعتماد على الخارج.

02- سياسات التنمية الزراعية:

أ- السعي لتأمين الغذاء.

ب- المشاكل التي تعاني منها الزراعة في الدول النامية

المحور الخامس: بعض التجارب التنموية

- التجربة التنموية في البرازيل (نموذج)

أولاً: تحديد المفاهيم:

تعريف التنمية:

أ- التنمية لغة تعني النمو والارتفاع، وتعني ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل وحسن استغلال الطاقات المتوفرة المادية والمعنوية، وتوظيفها للأفضل لدى مجتمع معين.

ب- التنمية اصطلاحاً: تعني زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترات من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية، وهناك العديد من التعاريف الأخرى وهي كثيرة لأنها مقترنة بمجالات واسعة لا على سبيل الحصر.

- وتعني التنمية كذلك على أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات تتخذ عن قصد من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة بمعدل أكثر من زيادة نمو السكان، وتعرف كذلك بأنها مجموعة من التبدلات التي تحدث في مجتمع يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتياً في مدة قصيرة من الزمن.¹

- كذلك تعرف التنمية عامة على أنها عملية ديناميكية تتكون من مجموعة مترابطة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تحدث في المجتمع، نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية المواد المتاحة داخل المجتمع، وذلك بهدف رفع مستوى معيشة الأفراد داخل المجتمع.²

- وتعتبر التنمية عملية متشابكة ومعقدة ومتتالية، فالتنمية الاقتصادية تتمثل في تنفيذ خطوات عملية وإجراءات وقرارات بغية تحقيق أهداف محددة مثل: زيادة مساحة الأرض الزراعية ورفع إنتاجيتها، أو إنشاء مشاريع صناعية جديدة والقضاء على الطاقات العاطلة.³ وبالتالي فالتنمية عملية تتحقق من خلال تدخل المجتمع عن طريق الاستخدام الأمثل

¹ - طارق الحاج، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، 2013، ص 186.

² - فؤاد بن غضبان، علم اجتماع التنمية، دار رضوان للنشر والتوزيع: عمان، 2015، ص 30.

³ - عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية، مجموعة النيل العربية: القاهرة، 2010، ص 81.

للإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من المنفعة بأقل التكاليف ، وفق خطط محددة سلفا من جانب مؤسسات المجتمع داخل حدود جغرافية معينة.¹

- وقد استخدم تعبير تنمية Development² حديثا بشكل نسبي، حيث لم يكثر استخدامه إلا في الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى رغبة الدول المستقلة تباعا في تحسين أوضاعها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكانوا يطلقون عليها في السابق إسم الاقتصاد السياسي، أو البحث في أسباب ثروة الأمم،³ وقد أضحي مفهوم التنمية يعني التخلص من أوضاع عدم المساواة في النظام العالمي، فأهميته تنبع أن العالم أصبح مقسما إلى فئتين، فئة الدول الغربية المتقدمة، والدول المتخلفة، لذا حظيت باهتمام الفئتين، وبالتالي اهتمام الجميع بهذا المصطلح، والتنمية حسب الأستاذ (غابريال لوبيرا) مجموعة من الظواهر من نوع مختلف ذا طبيعة مركبة اجتماعية ونفسية.⁴

- وتعني كذلك التنمية العملية التي تتضمن فعلا ديناميكيا بعيد الأمد يتناول بالتغيير حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية والعلاقات البنائية كافة، بما يكفل تعظيم قدرات الذاتية للبلاد بشكل منفرد ، أو ضمن تكامل إقليمي أو قومي، وبما يؤمن استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعيدا قدر الإمكان عن أي تأثيرات خارجية.⁵

- وقد استخدمت عدة مفاهيم تشير إلى معنى التنمية حسب التطور البشري، فالتنمية كمصطلح ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، فعلى سبيل المثال استخدم مصطلح التقدم المادي في عصر الثورة الصناعية، material progress أو التقدم الاقتصادي progress

¹ - طارق السيد، علم اجتماع التنمية، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، 2007، ص 30.

² - Frédéric Teulon, croissance, crises et développement, Universitaire de France: Paris, 2010, p 178-179.

³ - نداء مطشر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية، دراسة نظرية، منشورات فاريوس بن غازي ليبيا: دون سنة النشر ، ص 90.

⁴ - نداء مطشر صادق، نفس المرجع السابق، ص 91.

⁵ - سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، مركز دراسات، بيروت: 1999، ص 48.

economic ، وقد ارتبط المصطلح كذلك بتطوير أوروبا الشرقية فاستخدم مصطلح التحديث Modernization ، أو التصنيع industrialization ، ثم جاء مصطلح التنمية development ، في حقل العلوم الاقتصادية وتهدف إلى تحسين نوعية الحياة لكل الأفراد، وانتقل المصطلح إلى حقل السياسة والعلوم السياسية مع بداية الستينات، ليهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية ويعني بالمشاركة الانتخابية، النمو الاقتصادي، المنافسة السياسية، الولاء للدولة القومية، السيادة، المفاهيم الوطنية، ثم تطور المصطلح وارتبط بمجموعة من الحقول المعرفية، التنمية الثقافية، التنمية الاجتماعية، التنمية البشرية، التنمية الإنسانية.¹

وقد تجاوز مفهوم التنمية التقليدي الذي يعني الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية إلى المفهوم الأكثر شمولية وهو الاستخدام الأمثل للموارد سواء المتاحة لدى المالك الأصلي أو لدى غيره من الدول، ثم تجاوزت هذا المفهوم مفاهيم جديدة أخرى، إلى التنمية البشرية resources developpement human ، باعتبار أن البشر هو الأساس ومحور تقدم الدول وليس المادة والموارد الطبيعية، كذلك أصبحت التنمية اليوم تهتم أكثر بتنمية نوعية الحياة متجاوزة كل المفاهيم السابقة، حيث انتقلت من التنمية البشرية إلى تحسين نوعية الحياة لدى الساكنة quality of life development.²

والتنمية حسب الأستاذ علي غربي، عملية مركبة ومعقدة وشاملة تضم مختلف المناحي الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية والثقافية، وعدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، لفهم السلوك الإنساني والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات، وما يترتب عن ذلك من تفاعلات وأنظمة متداخلة، وتأثيراتها في المجتمع،³ وقد اعتبرت هيئة الأمم المتحدة أن التنمية عملية انتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط

¹ - محمد نصر عارف، التنمية من منظور متجدد، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002، ص 10-20.

² - سعد طه علام، التنمية والدولة، القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع، 2003، صص 109-110.

³ - حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير علوم سياسية، جامعة تلمسان 2011-2012، ص 49.

تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا، والتنمية حل لا بد منه في ظل مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات، وهكذا حللت الأمم المتحدة مفهوم التنمية باعتباره مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات المحلية والقومية.¹

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص أن التنمية لها عدة خصائص:

أ- أن التنمية تمتاز بالشمولية، وتشمل جميع أنشطة المجتمع المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإدارية، وتنظر إلى المجتمع على أنه وحدة متكاملة ونظام منسجم يخص مجتمع معين.

ب- أن التنمية عملية مستمرة ما دام المجتمع في تغيير مستمر وتحولات تقتضي تغير الحاجات والمتطلبات بشكل مستمر.

ج- كذلك التنمية عملية هادفة غايتها تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق زيادة كفاءة وآداء مختلف أنشطته.

د- تعتبر التنمية عملية إدارية واعية ومخططة وهي تتنافى مع العشوائية، فهي عملية إدارية وسياسية واقتصادية، تعتمد على التخطيط المسبق والبرمجة للوصول إلى أهداف معينة يكون المجتمع في حاجة إليها.²

02- تعريف النظرية: لا شك أن هناك بعض الغموض واللبس في تعريف النظرية، فكثير ما تختلط المفاهيم لدى الباحثين وتستخدم على أساس أنها مرادفة أو مساوية لبعض المصطلحات مثل: النموذج model، والمنهج method، والاقتراب approach، والتعميمات

¹ - المرجع نفسه، ص ص 49-50.

² - مهدي حسن زويلف، سليمان أحمد اللوزي، التنمية الإدارية والدول النامية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع: 1993، ص 08.

generalization، والافتراضات hyothesis، والقانون law، فالنظرية تشير إلى مجموعة من التعميمات المرتبطة بصورة منظمة.

وتعرف النظرية إبستمولوجيا ب (theorein) وتعني الرؤية من الفعل يرى وتستخدم في الفلسفة وفي العلوم، وتعني الشيء الأعلى فكرياً أو المجرد، واعتبرها علماء الاجتماع والإنسان كمفهوم بديهي لا يحتاج لتعريف، لكن هناك اتفاق على أن النظرية مجموعة من الافتراضات المجردة والعلاقات المنطقية التي تحاول شرح وتفسير كيفية حدوث ظاهرة معينة، وعرفها Zetterberg (بأنها مجموعة من الفروض التي تشبه القوانين مرتبطة منظمة)¹.

وعندما نتحدث عن نظريات التنمية كنظريات، فإنها خليط من النظريات حول كيفية تغيير مرغوب فيه في المجتمع بأفضل الطرق وهذه النظريات تعتمد على مجموعة متنوعة من التخصصات العلمية والمناهج الاجتماعية، وهناك الكثير من النظريات التي تفسر التنمية الاقتصادية وكيفية حدوثها في دولة من الدول مثل: (نظرية التحديث، نظرية التبعية.....) وليس هناك نظرية للتنمية واحدة بل هناك نظريات كثيرة لتفسير ظاهرة التنمية.

03- تعريف السياسة: هناك العديد من التعاريف المختلفة لكلمة سياسة وإذا ما أعدناها بنجدها بالمبانيات، وهي جزء من الأمور اليومية التي يحياها الناس، وهي جزء من حياتنا ونقاشنا وجدالنا، وهذا من الناحية الظاهرة والبسيطة، وتعني ثلاث مظاهر فرعية حسب الأستاذ "جان ماري دانكان" Jean Marie Denquen، فهي تعادل كلمة إدارة gestion، والثاني يعادل كلمة استراتيجية، وفي الثالث تعادل كلمة قيمة تحقيرية بشكل واضح تشير إلى العمل المكيفيلي المراوغ والضال، وتشير الأولى لكلمة إدارة متعددة الاستعمالات مثل: (سياسة النقل، سياسة صناعة السيارات، سياسة الطاقة، سياسة الطاقة، ... وغيرها، فمثلا سياسة النقل تكمن في تحديد توازن أمثل بين الخطوط الحديدية وطرق السيارات، والطرق المائية بغية

¹ - نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت: 2002، ص ص 70، 71، 72.

مواجهة ضرورات الحياة الاقتصادية بالطريقة العقلانية الممكنة وبالتالي تعني الإدارة الحكيمة لمختلف شؤون الدولة.

والاستعمال الثاني غير النوعي: السياسة = الإستراتيجية وهنا يبدو البعد ذاتي، فقد تكون سياسة رجل ما أو مجموعة رجال أو سياسة حزب، أو سياسة مشروع، أو سياسة نقابة، أو سياسة رئيس الحكومة، أو سياسة الحكومة، وهنا الشخص هو الفاعل في مواجهة ما سوف يواجهه في الميدان بافتعال الخطط، وقد تكون ظاهرة لبعض الأطراف وهنا تدخل الإدارة الواعية.

والاستعمال الثالث غير النوعي: السياسة = الدسياسة، وتستعمل من أجل الخط من قيمة الشخص المطبقة عليه، وهي عبارة تحقيرية والمراد هنا فرض السيطرة لأغراض شريرة وغير أخلاقية¹، وفي اللغة العربية مأخوذة من الفعل "ساس يسوس سياسة"، واصطلاحاً تعني رعاية شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وعرفها كذلك الأستاذ "هارولد لازويل" بأنها دراسة السلطة التي تحدد من يحصل على ماذا (المصادر المحدودة) متى وكيف، أي دراسة تقسيم الموارد في المجتمع عن طريق السلطة، وعرفها الشيوعيون بأنها دراسة العلاقة بين الطبقات، وعرفها الواقعيون بأنها فن الممكن أي دراسة وتغيير الواقع السياسي موضوعياً، بناءً على حسابات القوة والمصلحة.

وتعني كذلك تسيير أمور الجماعة وقيادتها نحو كيفية كيفية التوفيق بين التوجهات الإنسانية المختلفة والتفاعلات بين أفراد المجتمع الواحد، وهي تعني كذلك القيام على الشيء بما يصلحه. ومن خلال هذه التعاريف للسياسة نجد هي هدف التنمية وغايتها.²

¹ - جون ماري دانكان، علم السياسة، ترجمة محمد عرب صاصلا، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع بيروت: 1997، ص 25-26-27.

² - <https://ar.wikipedia.org/inki>.

04- النمو والتنمية: النمو لغة يعني الزيادة في مكونات الشيء، والنمو في الفكر الاقتصادي

هو " عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية سريعة ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن)، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب، ويتضمن النمو تحقيق معدلات مرتفعة في المتغيرات الكلية (الدخل القومي، الناتج القومي، والعمالة والاستهلاك والادخار، وتكوين رأس المال بما يحقق الرفاه لاقتصاد معين بعينه)¹، ويعمل كثير من الاقتصاديين على اعتبار مصطلحي " النمو الاقتصادي" و "التنمية الاقتصادية" بمعنى واحد، وهما مترادفين في جوهرهم، ويرى البعض أن التمييز بينهما لا يستند إلى أسس علمية بل يهدف إلى تحقيق أغراض محددة لوضع فواصل بين مجموعتين، البلدان النامية والدول المتقدمة ومن هنا فهي مرفوضة، والفرقة بينهما أن النمو تلقائي يحصل مع مرور الوقت باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة وسعيها الدائم للعيش، فالسكان في تزايد واحتياجاتهم في اتساع وبالتالي فإنهم يحاولون زيادة إنتاجهم منها، وبذلك ارتبط النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي، أما التنمية فإنها تستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة التي لها القدرة على تنمية المجتمع اقتصاديا بشكل خاص وهي مسؤولة عن التنمية، ويمكن القول كذلك أن النمو مرتبط بالمجتمعات الرأسمالية كلها تحقق فيها النمو الاقتصادي تلقائي، في حين أن المجتمع السوفيياتي حقق التنمية الاقتصادية ويعد " شومبيتر " أول من ميز بين النمو والتطور الاقتصادي (التنمية).²

والنمو مفهوم اقتصادي تقني أما التنمية مفهوم اقتصادي سياسي، وهو ما ذهب إليه "ولنسكي" J. Walnsky أن النمو الاقتصادي أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية ولا

¹ - عادل رزق، مرجع سابق الذكر، ص 157.

² - سعد حسين فتح الله، مرجع سابق الذكر، ص ص 22-23.

يكفي لضمان تحقيقها وهو ليس مرادفا لها أي التنمية،¹ فالنمو يخدم التنمية ويحققها والتنمية تخدم زيادة النمو الاقتصادي.

05- التخلف والتنمية: التخلف ظاهرة معقدة مركبة ذات أبعاد متعددة سياسية واقتصادية

واجتماعية وثقافية، وتعود ظاهرة التخلف إلى انبثاق الحركة الصناعية في أوروبا مقابل عدم ظهورها في العالم الثالث، مع عدم القدرة على اللحاق بالغرب الصناعي، وظهور بعض التشوهات العميقة في البناء العام الكلي للدولة، وقد حظيت الظاهرة باهتمام عالمي من جانب رجال الفكر عموما، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا يعود إلى حصول الغالبية من دول العالم الثالث على الاستقلال، وهدف الدول النامية التخلص مما تعانيه من تشوهات أبرزها التخلف، واشتداد حدة التوتر الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا خلق بعض الاهتمام من قبل القوى العظمى، في ظل تحسن وسائل الاتصال، ومطالبات الأمم المتحدة بضرورة تحسين أوضاع الدول الاقتصادية والاجتماعية للدول والشعوب، ومما لا شك فيه أن عقد الستينات والسبعينات هما عقدان للتنمية.

وهناك من عرف التخلف بأنه (وضع يتميز بانفصام أو جنوح نحو الانفصام بين نماء ديمغرافي قوي نسبيا، وبين تزايد ضعيف نسبيا في الموارد التي يتصرف بها السكان حقيقة)، وهناك تعريف الأستاذ "هوفمان" (تتميز الدول المتخلفة بشيوع الفقر، ويترتب تكديس القوة العاملة بشكل كبير على عنصر العمل الوحيد وهو الأرض، حيث تظهر البطالة المقنعة)²، والتخلف تمتاز به الدول النامية، بحيث يمس مستوى المعيشة والدخل ناتج عن ضعف الإنتاجية،³ وللخروج من التخلف لا بد من إحداث عملية التنمية، والتخلف له مؤشرات وخصائص يقاس بها وهو من صميم اختصاص التنمية كعملية مركبة تشمل جميع المجالات.

¹ - إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومو: الجزائر، 1997، ص 50-53.

² - نداء مطرش صادق، مرجع سابق الذكر، ص 15-16.

³ - محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 1983، ص 49-51.

06- سياسة التنمية: السياسة كلمة يونانية *Politique*، تتكون من *Polis* وتحمل معنى المدنية و *Techne* أي فن التدبير، ومعناها فن إدارة المدنية أي تنظيم حياة الأفراد في مجتمع له أساليبه المدروسة ونظمه ودولته، واستخدم اليونان قديما كلمة "بوليتيكا" *Politie* وقصدوا بها الدولة ودستورها والنظام السياسي والجمهورية والمواطن وتحديد مركزه في الدولة، واستخدموا كلمة *Politica* ومعناها المصالح المدنية، وهي كل ما يمس الدولة والدستور والنظام السياسي والجمهورية والسيادة، أي كذلك فن تدبير شؤون الناس أي الحكومة،¹ وتعني القوانين التي تنظم أشكال الحكومات وطريقة إشراك المواطن في الحكم أو النظم السياسية القومية، وحسب الموسوعة الفرنسية أي السياسة فن الحكم في الدولة، ويقول الأستاذ "روديه" أن السياسة هي فرع من العلوم الاجتماعية يبحث في نظرية تنظيم الحكومات وتصرفاتها ونظمها وسائر الهيئات التي تتخطى حدود الدولة وتؤثر في السياسة العامة، ومن التطورات الاجتماعية واتجاهاتها، ويمكن أن تؤخذ كلمة الدولة على أنها الشعب أو البلاد أيضا.²

وبالتالي فإن سياسة التنمية تقوم بها الدولة وهي المحرك الأساسي لها، ويقع العبء الأكبر عليها في تحقيقها والنهوض بها وبالمجتمع، سواء كانت الدولة برجوازية — أي الدولة في يد الطبقة البرجوازية— أو كانت تعبر عن صراع المصالح في المجتمع، أو كانت دولة بروليتارية، ففي جميع الأحوال سياسة التنمية تقوم بها الدولة كجهاز فوقي يدير المجتمع ويخضع لتفاعلات القوة أكثر من التزامه بقواعد الحق ، ودور الدولة تاريخيا حتى في التجربة الأوربية، كان لسياسات الدولة دور كبير في التراكم الرأسمالي ، من خلال تأمين الأسواق، وتصريف المنتجات لتحقيق نمو الصناعة والتطوير والمواد الأولية والطاقة³، لذلك فإن سياسة التنمية تكون بيد الدولة وعادة ما تلجأ للتخطيط والبرمجة والسياسات العامة، وتخصص الميزانيات الضخمة لتحقيق ذلك باعتباره مطلب سياسي واقتصادي لتحقيق الرفاه العام الاجتماعي، وسياسات التنمية تختلف

¹ - نبيلة داود، الموسوعة السياسية المعاصرة، دار غريب للطباعة: القاهرة، 1991، ص ص 30-31.

² - نبيلة داود، مرجع سابق الذكر، ص ص، 31-32.

³ - نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: القاهرة، 2002، ص 25.

من دولة إلى دولة ومن نظام سياسي إلى آخر، وحسب الأولويات والإمكانيات والمطالب الاجتماعية للمواطنين، بشكل متوازن وشامل ومستمر لكافة المواطنين.

07- نموذج التنمية: يعرف الأستاذ "كوهن" Thomas S. Kuhn في كتابه The

structure of scientific Revevolutions في عام 1970 أن النموذج

مجموعة متألّفة منسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتكتيكات والتطبيقات، يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين، وتمثل تقليدا بحثيا كبيرا أو طريقة في التفكير والممارسة، ومرشدا أو دليلا يقود الباحثين في حقل معرفي ما¹، ونجد كلمة نموذج في مختلف الحقول المعرفية² (النمذجة العلمية) هي عملية إنشاء وتوليد نماذج مجردة أو

اصطلاحية، وتعرض العلوم مجموعة كثير باستمرار من المناهج والتقنيات والنظريات حول كل النماذج العلمية المتخصصة، ويتم عرض النظريات العامة حول النمذجة العلمية في فلسفة العلم ونظرية الأنظمة أو حقول جديدة مثل التمثيل المرئي للمعرفة³، وإذا ما استعملنا مصطلح نموذج التنمية فنقصد بذلك طريقة حدوث عملية التنمية في دولة ما، فهو ذا طبيعة خاصة يختلف من دولة إلى أخرى، فكل دولة لها نموذجها الخاص في التنمية حسب الإمكانيات المتاحة للدولة المادية والمعنوية سواء تعلق الأمر كذلك بالجانب الاقتصادي، ويشمل الصناعة والفلاحة والسياسي (طبيعة النظام السياسي) وكذلك الجوانب الاجتماعية والثقافية مثل النموذج التنموي لدى دول أوروبا الشرقية وتحولها وطبيعتها الخاصة وتاريخها ساهم كثيرا في تبني نموذج تنموي يختلف عن أوروبا الغربية، تبني النموذج الاشتراكي، وقد كان له تأثير سياسي كبير وواضح وتأثير الوضع الدولي على هذا التوجه والتفكير أساسا كان منصبا على الجانب الاقتصادي التكنولوجي (العملية الاقتصادية) أما النموذج التنموي الكوري على سبيل

¹ - نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة، مرجع سابق الذكر، ص 58.

² - علي جمعة، مفهوم النموذج المعرفي نقلا عن الموقع الإلكتروني :

<http://k128.com/public-magazine/vieux/public3150>

³ - نمذجة علمية نقلا عن الموقع:

<http://ar.wikipedia-org/wiki/>

المثال (التركيز على التعليم كما وكيفاً) وبالتالي التركيز على الجانب الثقافي كمحرك للنموذج التنموي.

وبالتالي فإن النموذج التنموي قد يختلف من دولة إلى أخرى ومن القطاع القائد لعملية التنمية والأداة المحركة التي تستطيع إحداث توسع كبير للحالة الاقتصادية العامة للدولة¹، ومن سمات النماذج التنموية أنها تقدم حلولاً للواقع المختلف وهي تحدي اقتصادي وسياسي للنظام السياسي بالدرجة الأولى في حالة الفشل والنجاح

08- إستراتيجية التنمية: اشتقت كلمة إستراتيجية (strategy) من اليونانية (strategos) وتعني فن القيادة أو فن الجنرال، (the art of general ship) فهي ترتبط بالنواحي العسكرية، وقد عرفت حسب قاموس (new word dictionary whester's) بأنها علم تخطيط العمليات العسكرية وتوجيهها، وشمل المصطلح العديد من العلوم والميادين كالعلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصاد، وقد عرفها الأستاذ " كوين Quinn بأنها النموذج أو الخطة التي تتكامل فيها الأهداف الرئيسية والسياسات والإجراءات ومتابعة أنشطتها للتأكد من تحقيق الترابط التام.

في حين يرى "داركر" Drucker على أنها عملية مستمرة لتنظيم وتنفيذ القرارات الحالية وتوفير المعلومات اللازمة وتنظيم الموارد والجهود الكفيلة لتنفيذ القرارات وتقييم النتائج بواسطة نظام معلومات متكامل وفعال. وبالتالي فإن الإستراتيجية خطة عمل أو خطط قيادية واضحة ترسم وتحدد غايتها وأهدافها، وتقوم بتطوير هياكل وتخصص الموارد اللازمة، أو مجموعة من القرارات تتخذ وفقاً للبيئة المحيطة بالمجتمع والدولة لتنظيم جوانب التنمية²، فعلى سبيل المثال أطلقت دولة قطر خطة إستراتيجية للتنمية تدوم من 2008 إلى 2030 بهدف إرساء الأسس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبشرية وبيئية مستدامة، وبدأت بتشكيل اللجنة

¹ - محمد نصر عارف، التنمية في منظور متجدد، مرجع سابق الذكر، ص 138-177.

² - زكرا مطلق الدوري، الإدارة الإستراتيجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: عمان، 2005، ص 25-26.

التسييرية لإعداد الإستراتيجية وتشكيل فرق عمل تمثل كل فئات المجتمع وقطاعاته، ثم الإعداد بإشراف مجموعات تنفيذية، بحيث تم إنجاز 14 إستراتيجية قطاعية 2014.¹

وتعني إستراتيجية التنمية لدولة ما على أنها (تحديد الأسلوب المناسب لاستغلال موارد الدولة والتغلب على نقاط الضعف، وكيفية التصرف في مواجهة التغيرات التي تطرأ، أي فن استخدام موارد الدولة وإمكانياتها لتحقيق الأهداف العامة للدولة، أو أنها الرؤية الشاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية القادرة على الارتقاء بعملية نشر القيم الحضارية بمعنى أن يكون هناك التزام قادر على تقديم أفضل الخدمات من خلال تحفيز البشرية باتجاه الاستغلال الأمثل للموارد، وهناك غايات وأهداف ومشاريع وبرامج وخطوات عمل، وإعداد البيانات والمعلومات، والتصور المستقبلي (إلى أين نذهب) وكيفية تحقيق الأهداف التي تم وضعها²

ثانيا: أنواع التنمية:

هناك عدة أنواع للتنمية حسب التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري والسياسي، فهناك التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، التنمية السياسية، التنمية الثقافية، التنمية البشرية، التنمية المستدامة.

01- التنمية الاجتماعية: يختلف هذا المفهوم من مجال إلى آخر فهي لدى بعض المهتمين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية هي تحقيق التوافق لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي، ولدى المهتمين بالعلوم السياسية والاقتصادية هي الوصول بالإنسان إلى حد أدنى كمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة، وتعزز الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة الاستخدام للإمكانيات المتاحة بالحلول الذاتية، ولدى المصلحين الاجتماعيين تعني التنمية الاجتماعية توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم

¹ - وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، دولة قطر ، 2016.

² - عدنان فرحان الحوراني، مفهوم وأهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية، الحوار المتمدن - العدد 3403 - 2011/06/21.

والعمل والتأمين الاجتماعي، والقضاء على الاستغلال، والعمل على تكافؤ الفرص والإنتفاع بالخدمات الاجتماعية، وعند رجال الدين تعني الحفاظ على كرامة الإنسان وتحقيق العدالة وقيام التعاون على كافة المستويات، والتأكيد على المشاركة في كل ما يتصل بحياة الإنسان ومستقبله.¹

وتعرف التنمية الاجتماعية social development بأنها سلسلة من العمليات الإدارية المخطط لها التي تسعى لتحقيق الأهداف التي تقود الطاقات والإمكانيات إلى التفاعل والاستغلال الأمثل، وتحفيز جهود الدولة والقطاعات العامة التابعة لها، وإيجاد روابط اجتماعية بينها وبين القطاع الخاص والمواطنين، ويأتي ذلك بأكمله لخلق تغيرات على النشاطات والمجالات الاجتماعية كالقيم والعادات والمعتقدات والنظم والمواقف، والحاجات المعيشية للأفراد على الصعيد المادي والمعنوي، ولها أهداف يرمى تحقيقها مثل التحفيز على التغيير المستمر والترغيب به، الاهتمام بالتعليم والارتقاء بالأوضاع الاجتماعية للأفراد، غرس القيم النبيلة عند الأفراد، دعم الأسرة وتحقيق التماسك والاستقرار.²

02- التنمية السياسية: political development تهتم التنمية السياسية بدراسة

النظام السياسي من داخله، فهي تدل على تحقيق التكامل القومي، من خلال إذابة الفوارق الثقافية والعرقية والإيديولوجية في بوتقة القومية، في إطار نظام سياسي كفء ذي فاعلية، والشرعية القادرة على أداء المهمات الأساسية للحكومة، وفقا لردود فعل السكان، والإيمان الشعبي بأن النظام السياسي القائم هو أكثر ما يلائمها.³

مما الشك فيه أن الدول النامية اهتمت كثيرا بالجانب الاقتصادي في مجال التنمية خاصة بعد حصولها على الاستقلال وأهملت الجانب السياسي وسيطرت التنمية الاقتصادية على

¹ - فؤاد بن غضبان، علم اجتماع التنمية، مرجع سابق الذكر، ص 191.

² - مفهوم التنمية الاجتماعية نقلا عن الموقع: <http://moudoo3.com>

³ - نداء مطشر صادق، مرجع سابق الذكر، ص 95.

الجانب السياسي في ضل صراع الشرق مع الغرب ظهر مفهوم التنمية السياسية كحقل من حقول علم السياسة بشكل عام، خاصة وأن العالم تحول إلى النظام الرأسمالي والأحادية القطبية وبالتالي البحث عن كيفية التحول إلى النظام الديمقراطي.

ومصطلح التنمية السياسية مصطلح غامض فهو يتداخل ويتعارض ويكون مرادفاً ومساوياً أحيانا أخرى وبالتالي يقع اللبس والخلط، مثل مصطلحات الإصلاح السياسي، الانتقال السياسي، الديمقراطية، التحديث السياسي، الانفتاح السياسي، بالإضافة إلى كثرة التعريفات وبعض الأحيان اختلافها وعموميتها وجزئيتها، فمثلا التنمية السياسية هي زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البنى السياسية، كذلك التنمية السياسية هي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية، كذلك التنمية السياسية هي قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية، وهي كذلك عملية بناء الديمقراطية، ومنذ بداية 2010م إلى اليوم احتجب مفهوم التنمية السياسية وأصبح الحديث عن علم التحول الديمقراطي وتوطيد الديمقراطية.

ومما يستنتج أن المفهوم بالنسبة للتنمية السياسية هو إيديولوجي ومطاطي ويحمل مصطلحات أخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس مثل العدالة، المساواة، القدرة، الشرعية،¹ وهناك عدة مداخل لدراسة التنمية السياسية:

- **المدخل القانوني:** إن العلاقة قوية بين السياسة والقانون وقديمة تمتد من العصر الروماني، وتتمثل في سيطرة المقولات القانونية والدستورية وغلبة التحليلات والتصورات القانونية على دراسات علم السياسة واهتمام فقهاء القانون بقضايا علم السياسة والدولة والسلطة والسيادة والمؤسسات السياسية.

¹ - صالح بالحاج، التنمية السياسية، نظرة في المفاهيم والنظريات، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دون سنة النشر

- المدخل الماركسي: اهتم الفكر الماركسي كثيرا بعلم الاجتماع والسياسة لدراسة المجتمع والسياسة، وماركس بالتحديد اهتم بقضايا المجتمع ومشكلاته، وحسبه فإن النظام السياسي يعكس الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، ويعتبر أن النظام السياسي متطور إذا كان هذا الأخير يعكس مصالح الطبقة العامة (البروليتاريا) ويؤكد سيطرتها على وسائل الإنتاج، ودون حدوث الاستغلال في المجتمع.

- المدخل البنائي الوظيفي: تعتبر البنائية الوظيفية من أكثر المداخل النظرية شيوعا وانتشارا في دراسات علم الاجتماع والسياسة المعاصرين، لكنها ترتبط أكثر بعلم الاجتماع، ويحاول هؤلاء تطوير نظرية سوسيولوجية جامعة شاملة يمكن أن تكون دليلا ومرشدا للبحوث التجريبية الملموسة، وقد أدى شيوع هذا الاتجاه في الدراسات السياسية بوجه خاص، ويعود هذا لعدة اعتبارات منها عزوف معظم الباحثين عن الاعتماد على التحليلات القانونية للنظام السياسي وحرفية النصوص القانونية والجوانب الشكلية النظامية من ناحية، ومعارضة ومناهضة التحليلات الماركسية من جهة، واتجاه معظم الدراسات السياسية المعاصرة إلى الأخذ بمفهوم النسق أو النظام، كما عبرت عنه نظرية النظم systems theory لدى روادها أمثال: "توماس كوهن" Thomas. Kuhn، وستيفن بير، وبروز الحاجة إلى إطار جديد للتحليل العلمي يتسم بالواقعية، ويهتم بدراسة المجتمعات السياسية ويهتم بدراسة كافة النظم التقليدية والنامية،¹ ومن هنا فإن التنمية السياسية تهدف إلى الاهتمام بالجانب السياسي والممارسات السياسية النظرية والعملية للدولة والنظام السياسي.

- التنمية الاقتصادية: economical development يمكن اعتبار النمو الاقتصادي هو التحسن الكمي لحمل الاقتصاد بما في ذلك إنتاجية العمل، الموارد والنمو السكاني، أما التنمية الاقتصادية فإنها سلسلة التغيرات والتكيفات التي إذا لم تحدث يتوقف

¹ - عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية (دراسة في الاجتماع السياسي)، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية 2002، ص 151، 163، 190، 191، ويمكن الرجوع إلى المرجع: بومدين طاشمة، استراتيجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لتغير البيروقراطية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية فرع تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر، 2006-2007.

النمو الاقتصادي، وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها: (مجموعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الموافقة للنمو)، والتنمية الاقتصادية أشمل من النمو الاقتصادي، وهي تسعى إلى إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات، وتسعى لتحقيق الحياة الكريمة للإنسان، وهي ضامنة لاستمرارية عملية النمو من خلال ضمان استمرارية تدفق الفائض الاقتصادي الموجه للاستثمار، وتتم بزيادة الدخل القومي و توزيعه.¹

إن التنمية الاقتصادية في جوهرها تجسيد لمستوى وعي المجتمع لقضاياها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإجراءات تتجاوز حالة الوعي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية مع الإقرار بأهمية الديمقراطية كنموذج يعبر عن حركة اشتراكية لتغيير أشكال التعبير الإبداعي قبل أن يكون مجرد أفكار وتنظير دعائي، وهذا يحتاج إلى إرادة مجتمعية تفرض دورها ومشاركتها في عملية استبدال حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي بحالة متقدمة، وتكون التنمية فاعلة بكل أبعادها في سياق الاستمرارية، وهذا يفرض تغيير أساليب الإنتاج القديمة بأساليب تلائم التقدم والتطور، وفي الواقع أن التنمية الاقتصادية تعني الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة والغاية من التنمية الاقتصادية (الصناعة، الفلاحة، والخدمات) هو رفع دخل الفرد خلال مدة زمنية محددة، وتغيير وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعبر عنها الارتقاء بمضامين البناء الاجتماعي والثقافي والسياسي، دون تقليد للأطر الغربية.²

-التنمية المستدامة: sustainable development ، تعد التنمية بأنواعها

عملية ديناميكية مستمرة تهدف إلى تبديل الأبنية الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانيات المتعددة الجوانب بعد رصدتها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية وبناء دعائم الدولة العصرية، وتحقيق مجتمع متعلم، ومحاربة البطالة والفقر والصحة،

¹ - جلال خشيب، مفهوم التنمية الاقتصادية، مجلة الألويا، تاريخ 2004/11/11 الموقع:

<http://www.alukah.net/culture/0/78320>.

² - أحمد أمين بيظون، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث، بيان للنشر والتوزيع: بيروت، 1998م، ص 392.

ومجتمع الحقوق، وقد أصبح الحق في التنمية الذي أقرته الأمم المتحدة عام 1986م، "بأنها عملية متكاملة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية"، وهناك الكثير من التعاريف للتنمية المستدامة " التنمية تعنى باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها"، وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي نظام حيوي للموارد ونظام اقتصادي واجتماعي، ويعني نظام حيوي للموارد القدرة على التكيف مع المتغيرات الإنتاجية، البيولوجية للموارد لعملية التصنيع والإنتاج، لتكوين الموارد الاقتصادية بطريقة منظمة غير جائرة، أما النظام الاجتماعي يعني توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع، وأخيرا النظام الاقتصادي، ويعني القدرة على تحقيق معادلة التوازن بين الإستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة التي تعني بالتحسن المستمر في نوعية الحياة والقضاء على الفقر بين فئات المجتمع، والمشاركة العادلة، وتحسين إنتاجية الفقراء والانضباط في الأساليب وانضباط المجتمع،¹ وتتصف التنمية بالصفات التالية:

تتصف بالشمولية بما هو طبيعي واجتماعي فتحرص التنمية المستدامة على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع وأن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن بعض لتداخل العناصر الكمية والكيفية.²

-التنمية البشرية: human development منذ بداية الستينات والسبعينات

من القرن 21 خاضت الدول النامية تطبيق المفهوم الشائع للتنمية الاقتصادية، واستطاع بعضهم تحقيق نمو اقتصادي كمي لا بأس به، ولكن ظل الفرق واضحا بين السكان في

¹ - مأمون أحمد محمد نور، التنمية المستدامة، مجلة الأمن والحياة، العدد 361 جمادى الثانية 1433.

² - عبد الله حسون محمد، مهدي صالح داوي، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة دياي، العدد السابع والستون، 2015، ص 343-344.

مستويات المعيشة من ناحية توفير الحاجات الضرورية ودرجة الرفاهية، وعكست الأرقام في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى تدهورا في مستويات الصحة والتعليم والعمر المتوقع للأفراد، أثر سلبا على مستوى إنتاجية القوى العاملة والنقص المتزايد في مستوى الإشباع من السلع والخدمات الضرورية، كل هذا القصور دفع الكثير من الاقتصاديين إلى انتقاد مدخل التنمية التقليدي وعدم كفايته، وقد ارتبط مفهوم التنمية بمجموعة الحقول المعرفية، فأصبحت هناك التنمية الثقافية لرفع المستوى الثقافي وترقية الإنسان، والتنمية الاجتماعية التي تطور التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع والفرد والجماعة، المؤسسات الاجتماعية والمنظمات المدنية، ثم جاء مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشتة وتحسين أوضاعه الاجتماعية، ويقوم على مفهوم أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر، فهي لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات بل تمتد إلى أبعد من ذلك، حيث الانتفاع بها سواء في مجال العمل من خلال توفر فرص الإبداع أو التمتع بوقت الفراغ أو احترام الذات الإنسانية، والمساهمة الفعالة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وأصبحت توجهها إنسانيا عالميا للتنمية المتكاملة¹، وأن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة، وقدرات الأمم تقاس بما تملكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدرية، قادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد، بكفاءة ودراية وفعالية عالي².

¹ - مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العرب، جامعة الملك عبد العزيز: الرياض، 1427هـ، ص 21.

² - نورة العجلان، أبعاد ومؤشرات التنمية، دون دار الطباعة والنشر والسنة،

المحور الثاني: النظريات الكلاسيكية للتنمية الاقتصادية

مقدمة: إن هناك مجموعة من النظريات المختلفة التي فسرت عملية التنمية وحللت الواقع المعقد عبر الفترات التاريخية بداية من الثورة الصناعية إلى فترة الخمسينيات والستينيات، وتتراوح هذه النظريات بين النظريات الليبرالية واليسارية التي تبدأ من النظرية الكلاسيكية للاقتصاد السياسي والنظرية النيوكلاسيكية للتنمية، وصولاً للكتزية ثم الليبرالية الجديدة ومفهومها للتنمية، ثم النظريات اليسارية بداية بالمذهب الاشتراكي الطوبوي ومفهومه للتنمية مروراً بالنظرية الماركسية الأرثوذكسية للتنمية (كارل ماركس - إنجلترا) ثم النظرية الكلاسيكية الليبرالية للتنمية (لكسمبورغ - بوخارين - لينين) ثم تطور النظرية الكلاسيكية لليبرالية (آراء بول باران - بول سوزي).

01- النظريات الليبرالية:

أ- النظرية الكلاسيكية للاقتصاد السياسي: لعل المفكر الفرنسي "أنطوان دي مونسكرايان" هو أول من استخدم تسمية الاقتصاد السياسي عام 1615م حينما اتخذ منه عنواناً لمؤلفه (traité d'économie politique) ثم راح هذا العنوان يستخدم بطريقة واسعة منذ القرن الثامن عشر، إلا أن الاقتصاديين الرأسماليين أرادوا منذ أواخر القرن الماضي إبعاد الجانب السياسي عن دراساتهم الاقتصادية، وهو ما يفسر لنا كيف اختفت على أيديهم التسمية التقليدية لدراسة الاقتصاد السياسي، ليطلق عليها مع "ألفرد مارشال" إسم علم الاقتصاد دون توظيف آخر خاصة مناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي قد تكشف عن عيوب النظام الرأسمالي، لذا أصبغوها بطابع البحث العلمي¹.

في الحقيقة إن هناك تفكير إن هناك تفكير اقتصادي موجود منذ البدايات الأولى للخلق وما خلفه التراث الحضاري الإنساني خاصة الحضارات القديمة، كالحضارة الفرعونية وحضارة

¹ - أحمد أمين بيظون، مرجع سابق الذكر، ص 18.

الصين القديمة والهند وبلاد الرافدين والفينيقيين، وصولا للتراث الإغريقي والروماني والبيزنطي والكنسي والإسلامي إلى عصر النهضة إلى اليوم¹، فقبل عشرة آلاف سنة وأكثر كانت هناك نظم اقتصادية ومناهج متبعة لتحقيق حياة اقتصادية تضمن استمرار الجنس البشري، فساد نظام اقتصادي يدعى النظام المشاعي، وقبل النبي عيسى أي قبل الميلاد ساد الفكر اليوناني خاصة إسهامات (أفلاطون، وأرسطو) فقد ساد في هذه الحضارات النظام العبودي، وبعده الفكر الروماني، وبعد الميلاد أي من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر كان الاقتصاد في ظل الفكر الكنسي اللاهوتي وسيطرة الكنيسة (فكر توما الأكويني) ساد نظام الإنتاج الإقطاعي، وفي نفس الفترة بداية من القرن الثامن الميلادي، ظهر الإسلام كديانة روحية ودينية امتد على مساحة واسعة من القارات الثلاث (آسيا، إفريقيا، أوروبا) له تطبيقات خاصة تتميز بالخلافة الراشدة ثم تبعها نظام وراثي سياسيا، وإقطاعي اقتصاديا.

ومن القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر ساد الفكر الموركني (النظام الرأسمالي التجاري)، وبعد حركة الكشف الجغرافية ساد الفكر الفيزيوقراطي (الطبيعيون) من سنة (1730- 1760) وأيضا كان نظاما رأسمالي تجاري، ومن بداية (1776- 1880) ساد الفكر الكلاسيكي (الثورة الصناعية الأولى)، مع ظهور المحرك البخاري وبداية النظام الرأسمالي الصناعي، بعدها ظهر الفكر النيوكلاسيكي (الحديون) من (1880 إلى 1929م) أيضا مثل النظام الرأسمالي الصناعي، ومن سنة (1936 إلى 1974) الفكر الكنزي، ومنذ بداية الستينات ظهور الفكر النقودي (ميلتون فريدمان) و ظهور النظام الرأسمالي المالي، ومن سنة (1986 إلى 1988م) ظهور فكر مدرسة اقتصاديات العرض (إصلاحات ريغن وتاتشر) ومثلت كذلك النظام الرأسمالي المالي، ومن سنة 1991م إلى اليوم هيمنة النيوكلاسيك الجديد وانبعث اقتصاديات النمو الاقتصادي، ومثله النظام الرأسمالي المالي، والعملة، والسيطرة

¹ - شكيب بن جديرة الطلبي، منطاد الاقتصاد، دار المتوسط الجديد : تونس، 2013، ص ص 73-83

الأمريكية¹، لعل من يمثل المدرسة الكلاسيكية الأستاذ آدم سميث Adam Smith، والذي يرى أن الحرية والتنافس تمثل الأجواء الملائمة لأقصى نمو اقتصادي، وحدد أهم العناصر التي تؤثر في عملية النمو الاقتصادي وهي: (التخصص، والتراكم الرأسمالي، وزيادة الإنتاجية من خلال الإبداع التكنولوجي²).

لقد أدى التوسع الهائل في الصناعة في بريطانيا إلى زيادة الطلب عليها وهذا أدى بدوره إلى حدوث حركة كبيرة من الاختراعات تسبب في تغيير أساليب الإنتاج تغيرا جذريا وزيادة هائلة في الطاقة الإنتاجية للمصانع، وهذا نتج عنه تطور الصناعة في إنجلترا واحتكارها للمجال الصناعي والتجاري العالمي، أدت الثورة الصناعية إلى حدوث مشكل البطالة، كذلك أن التجارة لم تعد هي المصدر الوحيد للثروة بل الصناعة وتوظيف التجار لأموالهم في الصناعة فأصبح الأمر مغري للاستثمار في المصنع.

وقد آمن الأستاذ "آدم سميث" بالقانون الطبيعي ومبدأ التوازن وتحقيق المصلحة الذاتية، واعتقد بوجود يد خفية تنظم وتوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، كان ضد تدخل الدولة عكس سابقه في النشاط الاقتصادي، وأن تحقيق الحرية في كافة المجالات (دعه يعمل اتركه يمر) يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثمة تحقيق الاستفادة لكافة الأطراف ومن ثمة يحقق المصلحة العامة التي تحقق عملية التنمية والرفاه الاجتماعي، فالدولة فقط تجمع الضرائب والحماية من الخطر، وبالأساس اعتقد أن واجب علم الاقتصاد هو الكشف عن العوامل التي تؤدي إلى تحقيق زيادة ثروة الأمة، وأن العمل هو أساس الثروة، وتقسيم العمل يزيد من مستوى الإنتاجية³، ولكنه لم يتحدث عن كيفية إحداث التنمية ولم يتحدث كذلك عن تطوير الدول المستعمرة فكان محافظا ورأسماليا، ولم تبين لنا بشكل عام النظرية الكلاسيكية كيفية حدوث

¹ - عمرو هشام محمد، مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي، دار طرابلس: دمشق، 2009، ص ص، 12-13.

² - فؤاد غضبان، مرجع سبق ذكره، ص 67.

³ - عمرو هشام محمد، مرجع سابق الذكر، ص ص 85-86.

التنمية ولم تناقش أوضاع التخلف والتطور، وفي إطار النظريات الليبرالية للتنمية ظهرت بعد المدرسة الكلاسيكية مدرسة أخرى هي:

02- المدرسة النيوكلاسيكية (الحديثة): ساد الفكر النيوكلاسيك في بداية السبعينات من القرن التاسع عشر (ستانلي جيفونز من بريطانيا، كارل منجر من النمسا، وليون فاليراس من فرنسا) وكانت أفكارهم تدور حول تطوير التحليل الاقتصادي لسلوك الأفراد والوحدات الاقتصادية، واعتبرت أن الاقتصاد يخضع للأحكام الشخصية والنفسية، فالطلب يتحدد بالمنفعة الحديثة، واعتبر الطلب محدد رئيسي للسعر، دافعت كذلك على مبدأ الحرية الاقتصادية واعتمدت الأشكال البيانية والرياضية في توضيح العلاقات الاقتصادية¹، وتحول علم الاقتصاد من علم يدرس العلاقات بين الناس أثناء عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع إلى علم يدرس علاقات الناس مع الأشياء، ولم يجدوا تناقض بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي²، لم تقدم المدرسة حلولاً كبيرة لتجاوز الأزمات في ظل النظام الرأسمالي، وعكلياتها كانت علمية نظرية لتطوير علم الاقتصاد السياسي ولم تتحدث عن تطوير الدول وتنميتها، بل ظلت حبيسة المفاهيم والأيديولوجية، وعدم وجود حلول خاصة في ظل زيادة الحركة الإستعمارية والظلم الاجتماعي والأزمات الاقتصادية، إلى ولادة طروحات وآراء نظرية أخرى قد تسهم في تصحيح الأوضاع خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م، التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد وجهت لها عدة انتقادات أنها ركزت على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو متجاهلة النواحي الأخرى الاجتماعية والثقافية والسياسية، كذلك التنمية تتم تدريجياً في حين تتحدث عن الدفعة القوية، كذلك اهتمت بدراسة المشكلات الاقتصادية القصيرة دون

¹ - عمرو هشام محمد، نفس المرجع، ص 94.

² - أحمد أمين بيظون، مرجع سابق الذكر، ص ص، 29-30.

الطويلة¹، افتراض حرية التجار وتدخل الدولة والحواجز الجمركية في حين حدثت أكبر أزمة في الثلاثينات.

ظهور النظرية الكينزية: تعد من أهم المدارس الاقتصادية في التاريخ المعاصر ابتدأت وما زالت الأكثر خطورة من نظيراتها من حيث التأثير والاهتمام، تزامن ظهورها مع الأحداث الكبرى التي شهدتها العالم الصناعي أثناء الكساد العظيم لتأتي كعلاج قبل أن تكون فلسفة وبرنامج عمل، وكونها نظرية متقدمة في التحليل، وينطلق "كينز" في التحليل من الاستهلاك وليس الإنتاج حيث في اعتقاده لا يرجع سبب الأزمات إلى نقص الإنتاج، وإنما إلى قصور الأسواق، ومعنى ذلك أن الفجوة بين الدخل والاستهلاك الذي هو أحد عناصر الطلب الفعال، تعود إلى قانون الميل الحدي للاستهلاك ويعتمد على عدة عوامل، منها أن الاستهلاك يتعلق بالدخل الصافي أكثر منه بالدخل الإجمالي، أن الطبقة البرجوازية تتأثر في الاستهلاك نتيجة للتغيرات غير المتوقعة في فهم رأس المال، أن العادات الاجتماعية والميول الذاتية لها تأثير على أسعار الفائدة ودور السياسة المالية وتغييراتها، أكد كذلك "كينز" بالخروج عن القواعد الكبرى للبرالية وهي تدخل الحكومة وإضفاء الطابع الوظيفي لإحداث التوازنات الداخلية لتحقيق الاستقرار دون إهمال التوازنات الدولية واقترح نظاما دوليا يسمح بتبني سياسات مع الأهداف الدولية، واعتبر الاشتراكية الواعية في مجال الاستثمار هي الوسيلة للخروج من المأزق، وقد تعرض "كينز" للعديد من الانتقادات منها أنه يتصف بالسكون، كذلك أن "الكينزية" ذات جدوى في ظروف العمالة غير الكامل، اهتم بالنقود وأهمل السندات، تجاهل التقدم التكنولوجي الذي قد يغير التوظيفات الرأسمالية، كذلك أن نجاح السياسات الكينزية المتمثلة في الأسواق المالية والنقدية، والإدخارات، تشمل الدول الرأسمالية في حين يتجاهل الحديث عن الدول النامية²،

¹ - عبلة عبد الحميد بوخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات التنمية والنمو. نقلا عن الموقع يوم 2017/04/09.

<http://qu.edu.iq/ade/wp-content/uploads/2016/02/d8%aa%d9%85%d9%87%p8/9-4.d8%a>.

² - عبد الزهرة فيصل يونس، مرجعيات الفكر التنموي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر: الإسكندرية، 2002، ص 18.

بعد ظهور العديد من الأزمات في ظل الفكر الكينزي خاصة التضخم والركود في فترة الثمانينات والتسعينيات أدى إلى ظهور الليبرالية الجديدة ومفهومها للتنمية.

الليبرالية الجديدة ومفهومها للتنمية: لقد كانت العلاقات الاقتصادية مدخل نقاش فيما يتعلق بالدولة والسوق في الفكر الاقتصادي فعند الكلاسيك " آدم سميث " والتقليديين، بحيث يعتر السوق أساس النظام الاقتصادي، وهو النظام الطبيعي الذي ينعكس في اليد الخفية التي تحقق التوازنات، ونفس ما ذهب إليه الكلاسيكيون الجدد " والرس " و " مارشال " حيث هيمن مصطلح عدم تدخل الدولة ما عدا تسيير الأملاك العامة والدفاع والأمن، وبعض القطاعات كالترية، في ظل ظهور الاشتراكية في الإتحاد السوفييتية من العشرينات من القرن الماضي بعد نجاح الثورة البلشفية 1917م، وفي ظل الصراع مع الإتحاد السوفييتي ابتداء من 1945 إلى 1975م، تلخصت أفكار الرأسمالية في أكثر ليبرالية، القليل من الدولة، وبعد ضعف وسقوط الإتحاد السوفييتي وسيطرة النموذج الأنجلوساكسوني وتلاشي دور الدولة وصعود أكثر للقطاع الخاص وتنامي دور السوق وظهور فكر العولمة والأحادية وتوسيع دور اقتصاد السوق وفشل التنمية في العالم الثالث وسياسات التأميم، وتنامي العالمية والدولية على حساب القطرية وتزايد تطور النظام الرأسمالي الذي انتقل انتقالات كمية ونوعية خيالية خاصة في ظل إصرار العولمة، وتصدي التنظير الجديد للنظام الرأسمالي والعولمة وإفرازاتها مع الكينزيين الجدد (مع مفهوم الاستباق العقلاني أو نظرية المعلومة) ونظرية كينز الجديدة (Akerlof, Fischer, Stiglitz)، إذ العولمة لها مخاطر على الدولة وبالتالي لا بد من مواجهتها ومنها انهيار الأسواق المالية، والتمركز الرائد للقوى الاقتصادية وتنامي الاقتصاد والاستبعاد والتحيز فلا يمكن للسوق وحده أن يشتغل بدون دولة، وهو ما بينته الأحداث بعد الأزمة المالية العالمية 2002-2009 ولا تزال آثارها إلى اليوم¹، وقد أصبح العالم وسط ثلاث ثورات تحدث في وقت واحد وهي:

¹ - عبد الحميد طمار، الليبرالية وأسسها النظرية، دار الأمة: الجزائر 2014، ص 7-8-10.

- ظهور تكنولوجيا جديدة أنتجت ما أطلق عليه الثورة الصناعية الثالثة وهو الانتقال من الصناعة المعتمدة على الموارد الطبيعية إلى حقبة أصبح فيها الدور أكبر للمهارات والتعليم والبحث وتطوير الاختراعات.

- كما أنتجت الثورة الصناعية الثالثة اقتصاد عالمي يقوم على التجارة الكونية فالشركة موجودة في كل مكان تدير نشاطها وتراجع الاقتصاد القومي لصالح الاقتصاد العالمي¹، وسيطرة الشركات الكوكبية على الاقتصاد العالمي².

- تحول كل الدول نحو النظام الرأسمالي في الجانب الاقتصادي وغض الطرف عن الجانب السياسي³

- ومن جهة أخرى وجود خطاب عالمي ما بعد الحداثة يؤسس لمفاهيم جديدة تتعلق بالحقوق في ظل الليبرالية الجديدة مثل التنمية المستدامة التي تعتمد في خطابها على تضمين الاعتبارات البيئية في عمليات صنع القرار⁴، وتخفيض نسبة زيادة السكان كأولوية، والتمسك بشعار العالمية وتخفيض التكاليف الإدارية لحماية البيئة والثروات الطبيعية، حسب البنك الدولي التي حددها عام 1992، وفي ظل هذا التطور في ظل الليبرالية الجديدة طرحت كذلك التنمية البشرية التي تركز على الحقوق والتمكين للبشر، والعيش في سعادة كالحق في التعليم والصحة والغذاء والبيئة النظيفة.

وفي المقابل هناك طروحات تؤكد تراجع القوى الكبرى والأحادية إلى التعددية حسب الأستاذ "ريتشارد هاس" وتنبأ بتراجع القطبية والليبرالية الجديدة وإلغاء فكرة القطبية والاتجاه إلى

¹ - ليستر ثورو، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ترجمة : فائزة حكيم، أحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2006م، ص 37.

² - إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبية الرأسمالية في مرحلة ما بعد الأمبريالية، مجلة الملتقى، العدد 03، 2005، مراكش، ص 136.

³ - ليستر ثورو، مرجع سابق الذكر، ص 38.

⁴ - نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد، مرجع سابق الذكر، ص 83.

التعدد وتوزيع القوة والنفوذ على الأقطاب في ظل الفوضى الدولية في الجانب الاقتصادي والسياسي وأنتج التقسيم أربع مجموعات تجارية:

- 1- مجموعة الدول المصدرة للمحاصيل الزراعية (كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا).
- 02- مجموعة الدول الأكثر استرادا للمحاصيل الزراعية (الاتحاد الأربي، لا اليابان، سويسرا).
- 03- مجموعة الدول النامية المتقدمة (الناشئة) الهند، الصين، البرازيل ، الأرجنتين.
- 04- مجموعة الدول الأكثر فقرا.¹

02- النظريات اليسارية:

لقد حاولت النظريات الليبرالية الإجابة على الكثير من المسائل الاقتصادية العامة والجزئية لكن لم تعطي إجابات حول كيفية إحداث التنمية وإنما ظلت تحوم حول المركزية الأوربية ولم تستطع الخروج من تفوقها الأوربي وتحيزها للفكر البورجوازي مما دفع بالكثيرين إلى انتقاد النظريات الليبرالية التي أنتجت عوالم مقسمة بين المتقدمة والمتخلفة وطبقية فقيرة وغنية وبيئة مستقبلها غامض بين الحروب والفساد، فجاءت الإنتقادات حتى من نفس البيئة مشككة من النظريات اليسارية عبر تاريخ النظام الرأسمالي، ولعل أهم هذه النظريات هي:

أ- المذهب الاشتراكي الطوباوي ومفهومه للتنمية: في الحقيقة لا توجد اشتراكية واحدة وإنما اشتراكيات مختلفة ومتعددة فهناك الاشتراكيات الخيالية المثالية، كالإشتراكية البدائية التي دعى إليها أفلاطون في العهد الإغريقي، من خلال مشاعية المال والجنس من منطلق أن صراع البشرية بسبب الملكية والجنس، وبقيت أفكاره مجردة لم تطبق على أرض الواقع.

وهناك اشتراكية "توماس مور" الذي تحدث عن فكرة المدينة الخيالية الطوبوية عام 1515م، واقترح مجتمعا يتكون من (03-04) مليون نسمة يعيشون من دون ملكية خاصة،

¹ - عدنان السيد حسن، قضايا دولية الأزمة المالية العالمية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع: بيروت، 2010، ص 86.

ويدير شؤونهم مواطنين منتخبين مهمتهم قياس العمل، وتسيير شؤون الناس وتوجيه الإنتاج وتحقيق مجتمع الكفاف يغيب فيه الحرمان، ويأخذ كل مواطن حقه من الثروة كما يسد حاجته وأكد أيضا على العمل الزراعي باعتباره أشق الأعمال ونجد كذلك اشتراكية " روبرت أوين" بحيث تحدث في منظوره عن العدالة في التوزيع لتحقيق مجتمع منسجم، وبعيدا عن مساوئ النظام الرأسمالي وتحقيق مصلحة الجماعة بدل المصلحة الفردية والعمل على خلق الوظائف للجميع، وقد فشلت فكرته أثناء تطبيقها في الولايات المتحدة في مزارع القطن، حيث أنه كان أحد أباطرة الصناعة، ولم تنجح أفكاره في القرن التاسع عشر، وبشر باشتراكية إنجليزية لأنها دولة بلغت درجة كبيرة من التصنيع، والوعي المجتمعي، وهناك أيضا اشتراكية "فرانسوا باييف" حيث تحدث عن المساواة القانونية والإيحاء والعدالة والحرية، وهي أفكار وقيم أنتجت الثورة الفرنسية ودعى لنزع الملكية الخاصة وإلغاء حق الميراث والإلتزام بفكرة الملكية الجماعية¹.

وهناك اشتراكية "سان سيمون" والذي تحدث عن استغلال الطبقة العاملة من قبل البرجوازية الرأسمالية، ودعى في كتابه المعنون (المسيحية الجديدة) بتنظيم سوق العمل وكفالاته للجميع ومكانة رجال الصناعة والعلماء والمؤسسات المالية كالبنوك في ظل المجتمع الجديد، وفي ظل الصراع بين الطبقات الأورستقراطية والطبقات البرجوازية الصاعدة المشكلة من التجار والصناع والصراع بين الأعمال الكبيرة والمتوسطة، وهناك دعى إلى الاشتراكية الإنتاجية ليلتحق المجتمع الفرنسي بالتطور الصناعي في بريطانيا خلال القرن التاسع عشر، والهدف حقوق الجماعة والتشغيل الكامل والسعادة وتفادي الأزمات والصراع².

وكل هذه الاشتراكيات مثالية لا يمكن تحقيقها على أرض الواقع بقيت مجرد أدبيات وقصص ربما مهدت لظهور الفكر الماركسي على الرغم من أنها تسعى لتحقيق الخير والعدالة المطلقة التي قد تتحول إلى مظالم في بعض الأحيان، وتسوي بين الأشياء التي لا يمكن تسوي

¹ - سليمان الحمداني قحطان أحمد، الأساس في العلوم السياسية، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 251.

² - صابر عبد الرحمن طعيمة، الإسلام والتقدم الاجتماعي، بيروت: منشورات المانية العصرية، 1973، ص 252.

بينها الطبيعة البشرية والمثالية والخيال، أدى إلى ظهور اشتراكية أكثر واقعية وعملية وعلمية إنها اشتراكية ماركس، إذن فمفهوم التنمية يكمن في التضامن والعدالة الاجتماعية والإيحاء وهي لم تتحقق.

ب- النظرية الماركسية الأرثوذكسية للتنمية (ماركس - أنجلز)

يعد رائد هذا الاتجاه الأستاذ كارل ماركس وزميله " فريدريك أنجلز " منطري الاشتراكية العلمية، وتكنى بالنظرية الماركسية نسبة لماركس لتمييز عن باقي النظريات الأخرى، وتندرج تحتها نظريات أخرى في إطار تطور النظرية الماركسية واتجاهات في التحليل والتفسير التطوري للحركة الفكرية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهي محاولة جادة دقت في الواقع وتمعت فيه ونقدته بطريقة علمية وعقلية خالفت فيه بقيت النظريات الاشتراكية والدراسات السابقة باعتبارها مجرد محاولات مثالية لا ترقى للواقع وتكنى بالنظرية النقدية، ويندرج التحليل الماركسي لنظام الإنتاج الرأسمالي في إطار عصره وفق المدرسة الكلاسيكية لكن تحليله يختلف عنها تماما منهجا وفكرا متجاوزا له، وتوصل ماركس إلى هذه الأفكار عن طريق دراسة الفكر الغربي ومتأثرا بمنهج الديالكتيك الهيجلي والمادية التجريبية ولم يستسلم للمقولات الفلسفية والميتافيزيقا بل تجاوزها وجعل ذلك في محيط الإنسان ونشاطه المادي في البحث¹

ويعد الأستاذ ماركس مطالعا على الأفكار والأدبيات الكلاسيكية للاقتصاد السياسي، ومن الناحية السياسية متأثرا بأفكار الثورة الفرنسية، فالنظرية الماركسية تفاعلت مع المحيط والمعرفة السابقة للمفكرين في مختلف الحقول المعرفية، إن المدرسة التي أقامها ماركس 1883م وصديقه أنجلز والتي دعت بالماركسية لتغليب دور ماركس، وتعد مرجعيته الفكرية مبنية على ثلاث منابع رئيسية:

¹ - فيصل يونس عبد الزهرة، مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها العصرية، الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر/ 2002، ص 78.

-الفلسفة الكلاسيكية الألمانية: والمشكلة من نخبة الفكر الألماني والأوروبي والعالمي عموما مثل: (كانت، هيغل، فيورباخ، شيلينغ) وتأثر أكثر بهيغل حيث يعتقد أن الروح لا وجود لها حقيقة خارج الواقع، وأن الحركة الديالكتيكية المتولدة من التناقضات الملازمة لمحمل الواقع لا يمكن أن تتحد اعتبارا بالفكر المنفصل عن الواقع، وبالتالي الفكرة المركزية لهيغل هي اتحاد العقل والواقع، الجوهر والوجود المعين.

-الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الانجليزي: حيث انتقد الفكر الكلاسيكي لكل من آدم سميث وريكاردو الذين تحدثوا عن القيمة والعمل في كتابه (بؤس الفلسفة) وكان انتقاده منصبا على تحليلاتهم للمظاهر الكمية على حساب الكيف، كذلك اعتبار الطبيعة البشرية لا تتغير في سعيها للحصول على المنافع واللذات بأقل التكاليف، وبالتالي حسبه أن الإنتاج والتبادل والسلع هي أشياء اجتماعية؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ أن ينزع الطابع الاجتماعي ينتهك حرمة الطبيعة، كذلك طبيعة القوانين الاقتصادية واتصافها بالكمال والخلود، وغيرها من الانتقادات.

-تأثره بالاشتراكية الفرنسية المثالية (الطوباوية): من أمثال المفكرين (سان سيمون، وشارل فورييه، والإنجليزي روبرت أوين)¹، وتعد الفلسفة الماركسية كذلك فلسفة للتنمية جوهرها الصراع مع الطبيعة من جهة ، والاستغلال من جهة أخرى وغايتها إلغاء مجتمع الطبقة وقامت فكرة التنمية في النظرية الماركسية على المحاور التالية:²

أ- المنهج الجدلي المادي: والمنهج الجدلي هو مجموعة القواعد يتبعها العقل في بحثه عن الحقيقة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو طبيعية (أي فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا بحيث يؤدي إلى كشف حقيقة مجهولة أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة).

ب- المادية التاريخية: وهي الإطار النظري للتنمية، فالتاريخ عند الأستاذ ماركس بنية يتبادل التأثير داخلها الناس والطبيعة وفقا لقوانين محددة بالإمكان معرفتها أو التنبؤ بها، وتمتاز هذه القوانين بالواقعية، أي أنها موضوعية مستقلة عن وعي الناس، كما تمتاز بانتظامها في نسق

¹ - عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر: عنابة الجزائر، 2004، ص ص 111-112-113.

² - عبد الزهرة فيصل يونس، مرجع سابق الذكر، ص ص 78-79.

متربط عنت بدراسته المادية التاريخية، أي أن أسلوب إنتاج الحياة المادية يشترط أفاعيل الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية بصورة عامة فليس وعي الناس هو الذي يعين وجودهم، بل وجودهم الاجتماعي هو الذي يعين وعيهم¹، والمادية التاريخية هي نتاج تطبيق المنطق الجدلي على التطور التاريخي للمجتمع، ويعتقد الماركسيون* أن البناء الفوقي للمجتمع هو ناتج عن البناء التحتي، فأخلاق المجتمع تتأثر بالعلاقات الاقتصادية، والبناء الفوقي للمجتمع هو ناتج البناء التحتي، والبناء التحتي للمجتمع هو مجموع علاقات المجتمع الاقتصادية، والبناء الفوقي هو القوانين والأخلاق والسياسات العامة²، ويعتبر ماركس أن التاريخ ما هو إلا تاريخ المادة وصراع الطبقات، وتستمد المادية التاريخية المعنية بظواهر الكون والطبيعة بصورة خاصة من المادية الجدلية مبادئها في تحليل الظواهر والوقائع الاجتماعية، فكرة تناقض فكرة وهكذا حتى النهاية، وهكذا تصبح حياة المجتمعات قد أخذت نمط تحليل المادية التاريخية من خلال مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي من المشاعية البدائية إلى العبودية، إلى الإقطاعية ثم التطور الرأسمالي، وصولاً إلى المرحلة الأخيرة الشيوعية، وبالتالي يصل المجتمع إلى القضاء على الاستغلال والصراع والتناقض، ليصل المجتمع إلى العدالة المنشودة والتنمية المطلوبة³.

ج- أسلوب الإنتاج الآسيوي: يرى ماركس أن البلدان الآسيوية تملك من جهة المشاعات القروية وهي تنتمي إلى المرحلة الرعوية، وتملك من جهة أخرى دولة مستجدة شبه حضارية واعدة لم تتغير ولم تتطور عبر الزمان، أي مجتمعات زراعية وحرفية، وسيطرت الدولة على الفئات الاقتصادية من أهم مؤشرات التخلف الآسيوي فهو مجتمع مغلق يبحث فقط عن الاكتفاء الذاتي وهو منبع للجمود المؤسسي، وانعدام المبادرة الذاتية عطلت التقدم، ويرى بأن

¹ - مرجع سابق الذكر، ص 75.

* - (كارل ماركس، فريدريك إنجلز، كارل كاوتسكي، جورج بلخانوف، لينين، ليون تروتسكي، روزا لوكسمبورغ، ماوتسي تونغ، جورك

لوكاش، باولو فيري، أنتونيو غرامشي، كارل كوش، مدرسة فرانكفورت، سارتر، ...)

² - <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

نقلا عن الموقع: يوم 2017/08/12 .

³ - www.marefa.org/index.php/

نقلا عن الموقع: يوم 2017/08/12

الاستقلال الشرقي القائم على أساس الوحدة اللامتمايزة بين الصناعة اليدوية والزراعة وبين المدينة والريف وأشكال التملك والإنتاج البدائي، ترك آسيا غير قابلة للتطور التاريخي، واعتقاده أن الحركة الرأسمالية الأوربية الإستعمارية سوف تطور البلدان الآسيوية لأنها تنشئ الوحدات الأساسية والبنية التحتية، للهند مثلاً تطوير خط السكة الحديدية وتطوير حقول القطن والأرز، وهو سبيل التطور والتقدم لآسيا¹

د- الانتقادات: لقد واجهت الأفكار الماركسية كثيراً من الانتقادات منها:

- أنها ركزت على التحليلات المادية الاقتصادية دون غيرها
- غالت كثيراً في المادية حيث اعتبرت الربح يتجه في الأمد الطويل إلى الانخفاض.
- كما أن اعتبار الأجور هي المصدر الوحيد لفائض القيمة لم يعد ممكناً قبوله مع التحول الذي حصل نتيجة لتطور التطبيقات العلمية.
- اعتبار الصراع الطبقي القانون العام الذي يحكم المجتمعات سينتهي حتما بالإطاحة بالرأسمالية، وانتصار البروليتاريا لم يحدث وإنما عدل النظام الرأسمالي من سلوكيات الاستجابة لمطالب العمال².
- كذلك قوله بأن النظام الرأسمالي هو نظام أزمات، لكن النظام البرجوازي تكيف مع كل الأزمات والظروف الاقتصادية والسياسية .
- لم يتحدث الأستاذ ماركس وإنجلز عن كيفية إحداث التنمية في الدول المتخلفة (المستعمرة) وإنما ركز على نقد البرجوازية، واعتبر أن الاستعمار سبب من أسباب تطوير هذه المناطق³.

¹ - عبد الزهرة فيصل يونس، مرجع سابق الذكر، ص 95.

² - أحمد أمين بيطون، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث، ببيان للنشر والتوزيع: بيروت، 1997، ص 33.

³ - كارل ماركس، فريدريك إنجلز، في الإستعمار، ترجمة: أيوب فؤاد، دار دمشق: دمشق، دون سنة النشر، ص 89.

- اعتبار أوروبا مركزية وإهمال بقية المناطق الأخرى فهي دراسات غير محايدة، وبعد وفاة مؤسسي النظرية الماركسية ظهرت أفكار أخرى في إطار السياق الأصلي للماركسية، هي النظرية الكلاسيكية الأمبريالية للتنمية.

ج- النظرية الكلاسيكية الأمبريالية للتنمية:

تعتبر كتابات الأساتذة (بوروزا لكسمبورغ، وبوخارين، وفلاديمير لينين) كتابات نقدية حول الأمبريالية وامتداد للفلسفة الماركسية الأصلية حول تطور النظام الرأسمالي وهي أفكار ترد على الكتابات التحريفية التي تشكك في النظرية الماركسية الأصلية حول المسار التاريخي الحتمي للنظام البرجوازي الرأسمالي، وتعتبر الأستاذة "بوروزا لكسمبورغ" من اليسار الاشتراكي ألمانية الجنسية والتي تحدثت حول الامبريالية وفكرة (الأوساط ما قبل الرأسمالية les milieux précapitalistes) أو ما يعرف بالأطراف الثلاثة (les tierces personnes)، وتبنت نظرية ماركس حول التفقر في البلدان الرأسمالية والذي يقر بتراكم الثروة في قطب والفقر في قطب، وبررت ذلك في تلاشي الطبقة الوسطى في ألمانيا وعممت النظرية على باقي النظام الرأسمالي العالمي الامبريالي كله، وأن سبب التوسع الرأسمالي هو عدم وجود مستهلكين لكل ما ينتج من بضائع في البلدان الرأسمالية وبالتالي البحث عن " الأوساط ما قبل الرأسمالية" لتحقيق فائض القيمة، واستعمار الدول، واعتبرت أن النظام الرأسمالي مشكلته الأساسية هي التناقض بين الإنتاج والاستهلاك وبالتالي حسبها فإن الأمبريالية مرادفة للاستعمار، واعتبرت الاستعمار طريق حتمي لتحقيق الأهمية البروليتارية وبالتالي ضد حق تقرير المصير¹.

كذلك يعتقد الأستاذ "نيكولا بوخارين"² وهو بلشفي روسي تحدث أيضا عن الأمبريالية ، ويعتقد أن مرحلة الأمبريالية ليست النهاية كما يعتقد "لينين وسطالين ولكسمبورغ،

¹ - الهادي التيمومي، الجدل حول الامبريالية من بداياته إلى اليوم، دار الفراي: بيروت 1992، ص 84-85.

² - بوخارين و بريوتراجتسكي، ألف باء الشيوعية . نقلا عن الموقع يوم 2011/10/06 . Ayman1970.wordpress.com

وتروتسكي، بل هي بداية تجدد الرأسمالية ، وتحدث عن النظام الرأسمالي كقوة يمكن أن تتكيف في ظل التطور وستعمل الرأسمالية على استمالة شرائح واسعة من المجتمع من الطبقة الوسطى، والصراع يكون بين (المدينة العالمية) و(القرية العالمية) واعتبر خائنا من طرف سطاتين وتم اغتياله.¹

أما "لينين فلاديمير" فقد ميز عصره تراجع الاشتراكيات الديمقراطية في أوروبا وتزايد حركات الفكر القومي في كل أنحاء العالم، وزيادة الحركة الإستعمارية وتمركز الفكر الاشتراكي في روسيا، وقد ألف العديد من الكتابات والمقالات دفاعا عن الاشتراكية الروسية، وشرح تطور الامبريالية وخاصة كتابه (الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية) 1916م، والامبريالية حسب ثلاث أقطاب متطورة أوروبا الغربية ، القطبين المهيمنين عليها أوروبا الشرقية وروسيا، وقطب المستعمرات.²

وتتجلى حسب سمات الامبريالية في ظهور البنوك العظمى العالمية وتلاحم المال مع الصناعة فكرة تصدير رؤوس الأموال للدول نحو المستعمرات، وتقاسم العالم جغرافيا بين الامبرياليات ولا بد للاشتراكية من استعمال القوة لتحرر المستعمرات، ومنه يتضح لنا أن التيار الامبريالي ظل سجين التحليلات الماركسية الأصلية فقط في نقد النظام الرأسمالي، ولم يقدم إسهاما في كيفية تنمية الأطراف.

¹ - الهادي التيمومي، مرجع سابق، ص 86.

² - w.rostow ,the stages of economic growth, London:cambridge university press, 1960, p 06.

المحور الثالث: نماذج لنظريات تخص تنمية المجتمعات الناشئة.

1- النظريات الليبرالية:

أ- نظريات التحديث: وتتكون من عدة مناظير مختلفة تؤدي حسبهم إلى تجاوز الدول النامية لظاهرة التخلف المركب اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ولعل أهم منظور هو:

- المنظور الاقتصادي:¹ ويعتقد من خلاله الأستاذ "ولف روستو" في كتابه (مراحل النمو الاقتصادي) 1956م، وكيف حلت النظرية الماركسية التنمية الاقتصادية عن طريق المادية التاريخية، ونفس الشيء استخدمه روستو باستخدامه المنهج التاريخي للنمو الاقتصادي، فهو يرى كما ترى النظرية الماركسية أن المجتمعات تتطور من مرحلة لأخرى ولكنه يختلف مع الماركسية في الهدف والتحليل، ويرى روستو أن المجتمع في تطوره يمر بخمسة مراحل:

أ- المجتمع التقليدي: ويكون فيها المجتمع تقليدي تكنولوجيته بدائية، ويعمل في القطاع الفلاحي وإنتاج المواد الغذائية، والسلطة السياسية في يد ملاك الأراضي، والدخل يذهب في أشياء غير إنتاجية، وضعف مردودية الإنتاج لدى هذه المجتمعات البدائية²

ب- مرحلة التهيؤ للانطلاق: أو الشرط المسبق للانطلاق وتتوفر فيها بعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية والعلمية وهي نفس المرحلة التي دخلتها أوروبا في أواخر القرن السابع عشر مع بدايات تطبيقات الفهم الحديث في الأنشطة الصناعية والزراعية وهذا يعني أن الشرط المسبق للإقلاع يتميز بتحسين مجالات الإستثمار والريخ أو زيادة العمالة وبداية ظهور المحدثين أو بعض المؤسسات المالية بهدف لعب دور الوسيط بين المستثمرين والمدخرين ، وهذا أدى إلى اتساع السوق المحلية وإنماء التجارة الداخلية والخارجية، وهذه المرحلة تفرض بروز قطاع قائد (كالتعدين)، كما أن الفوائد التي يخلقها هذا القطاع لا تبقى محصورة في داخله وإنما تتعداه إلى

¹ - الهادي التيمومي، مرجع سابق الذكر، ص 87.

² - إسماعيل شعباني ، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر ، ص 70-71.

مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني مباشر أو غير مباشر، وفي ظل هذا تبقى وسائل الإنتاج تقليدية والمؤسسات كذلك قيمتها تقليدية وهي السمة العامة التي تميز الدول النامية¹.

ج- مرحلة الإنطلاق الفعلي: أو مرحلة الإقلاع في هذه المرحلة تتراجع التكتلات القديمة المناوئة للنمو المطرد، ويتركز الاستثمار في القطاعات الصناعية ذات المردود المرتفع والسريع، والتوسع الأفقي والعمودي في مجالات التصنيع، وتعطي المناعة في هذه الفترة أرباح مضمونة ويعاد استثمار جزء من الأرباح في إنشاء مصانع أخرى تعطي أرباح أكثر وتزيد من التشغيل وتوفير السلع والحاجات والخدمات المختلفة².

د- مرحلة الاتجاه نحو النضج: أو الاندفاع نحو الاكتمال وتعتبر هذه المرحلة أطول نسبياً، وحجم الاستثمار يقدر ما بين 10% و 20% من الدخل الوطني بحيث تفوق كمية الإنتاج الزيادة السكانية بزيادة تطبيق التكنولوجيا الحديثة وتتسع رقعة القطاعات القيادية في الاقتصاد ويصبح مستوى الاقتصاد مستوى عالمي، وتتطور التجارة الخارجية، فتزداد المواد المصدرة كما تتطور المشتريات، ويصبح البلد في غنى عن المشتريات التي كان يستوردها، وتصبح بنية العمال فيها كثير من المهارة، ويرتفع الاستهلاك، وتزداد الثقافة التنظيمية والمعرفة وتصبح الصناعة ثقافة في المجتمع وينطلق المجتمع من التقليدية إلى الحداثة والتصنيع³.

هـ- مرحلة الاستهلاك الواسع: وهي آخر المراحل حسبه ومن استطاعت أن تصل إليها هي الولايات المتحدة، حيث جميع السلع الاستهلاكية الضرورية والكمالية في متناول المواطن الأمريكي الذي يعيش حالة من الرفاه الاجتماعي الذي يضمن له أعلى مستوى من الخدمات، وبذلك فإن المرحلة التي تعيشها بقية الدول المتطورة هي المرحلة الرابعة، أي السير في طريق النضوج، حيث تمثل الاستثمارات حوالي 10% من الدخل القومي مما يسمح للإنتاج

¹ - كمال حبيب، حازم المنى، دراسات في الإنماء والتطور، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب 1997م، ص 52.

² - فؤاد بن غضبان، علم اجتماع التنمية، الرضوان للنشر والتوزيع: عمان، 2015م، ص 135.

³ - إسماعيل شعباني، مرجع سابق الذكر، ص 74.

بالنمو بمعدلات أعلى من معدل الزيادة السكانية، أي أننا بصدد الحديث حول الزيادات الكبيرة من درجات التصنيع، واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة والإنتاجية المرتفعة¹. ومن خلال استعراضنا لنظرية المراحل نرى أن التخلف حسب له ليس إلا مرحلة تاريخية من مراحل التطور الاقتصادي.

وقد لاقت نظرية "روستو" العديد من الانتقادات خاصة عدم وضوح الخط الفاصل بين مراحل النمو بالأخص مرحلة الإقلاع والتي تليها.²

2- المنظور الاجتماعي:

يعتقد الأستاذ "جينو جيرماني" (عالم اجتماع أصوله إيطالية ولد في روما 1911م من جنسية أرجنتينية وعمل في جامعة Buenos Aires توفي في 1979م) وقد تحدث في كتاباته عن البنية الاجتماعية للأرجنتين والسياسة والمجتمع في عصر التحولات، وفي كتابه البنية الاجتماعية يحلل "جيرماني" بالرجوع إلى الإحصائيات والمعطيات الواقعية لدراسة العلاقة بين مختلف الهجرات الأوربية إلى أمريكا اللاتينية والهجرة من الريف إلى المدينة، والتحولات الاجتماعية من مجتمع قروي إلى مجتمع صناعي ومختلف التأثيرات الناتجة عن التغيرات الناتجة الاجتماعية داخل هذه المجتمعات المركبة في ظل أكبر مجتمع للهجرة، وما أنتجه من مظاهر اجتماعية تعيق عملية التنمية في ظل صراع بين مؤسسات جديدة ومؤسسات قديمة وهنا يتولد الصراع، وتكون صعوبة التحول وللخروج من المأزق وإحداث تطور وتنمية داخل هذه المجتمعات لا بد من الانتقال بالمجتمع من المؤسسات القديمة إلى المؤسسات الجديدة الأكثر حداثة.³

¹ - كمال حبيب، مرجع سابق الذكر، ص 52.

² - Mirdal G, economic theory underdeveloped countries, New York, 1991, p 26-34.

³ - fr.wikipedia.org/wiki/gino-germani

نقلا عن الموقع الإلكتروني: يوم 2017/01/17

03- المنظور النفسي: ويمثله الأستاذ "دافيد ماكلياند" حيث يعتقد أن التنمية كذلك لها منظور نفسي، وقد استند إلى أفكار "شومبيتر" معتبرا أن إعادة بناء نظام القيم لعوامل الإنتاج هو الدليل الحاسم في الانتقال إلى البناء الرأسمالي، وبالتالي ينطلق من قناعة أن الصعود الاقتصادي والتراجع يتأثر بتغيرات العصور النفسية ودوافع النجاح، فإذا ما كانت الدوافع مرتفعة بشكل كاف فإن النمو الاقتصادي يبدأ، وبالتالي لا بد من أصحاب المبادرات المنورة للوسط الاجتماعي المحيط والراكد في خصائصه، واعتبر "ماكلياند" أن دافع الإنجاز قابل للملاحظة والقياس وبالتالي له علاقة بالتنمية، وقوة الطبقة المنظمة وكثرتها من قلتها فهي القادرة على تحريك عملية التنمية، وسبب نجاح الدول الرأسمالية هو قدرتها على تغذية دافع الإنجاز لأفرادها، أما الدول المتخلفة لم تستطع تحقيق دافع الإنجاز، وعادة فإن الأذكاء والعباقرة يأتون من الطبقة المتوسطة، لأن عائلاتهم أكثر حرصا على أبنائهم ولهم القدرة على تجاوز القيم والتقاليد، فكلما كانت الطبقة المنظمة أكثر داخل المجتمع كلما كان المجتمع متقدما ومتطورا، ولا يكون هذا بتغيير أساليب التعليم والأسرة والأعمال.¹

ب- نظرية الحلقة المفرغة للتخلف: التخلف حسب الأمم المتحدة هو قياس مدى تخلف الدول عن بقية الدول الأخرى، وهو الفرق بين معدل الدخل القومي في دولة مع بقية الدول الأخرى، فانخفاض الدخل في المتوسط عند دولة ما تعتبر دولة متخلفة، والتخلف له معايير، فالتخلف ناتج عن أسلوب إنتاج متخلف وهو ناتج بدوره عن ضعف إنتاجية العمل وهو بدوره ناتج عن انخفاض طاقة الإنتاج بدوره ناتج عن انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة، يؤدي أخيرا للتخلف، فهي حلقة مفرغة يدور في فلكها سكان العالم الثالث.

والحلقة المفرغة مرتبطة بالقوى الإنتاجية والعلاقات الناتجة عن ملكية وسائل الإنتاج، لأنها تعكس نوعية التوزيع وبالتالي نظام اقتصادي معين، ومنهم من يرى أن سبب الحلقة

¹ - كرم أنطونيوس، اقتصاديات التخلف والتنمية، منشورات مركز الإنماء القومي : بيروت، 1980، ص 109-111.

المفرغة التبعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول المراكز، ومنه نستنتج ظاهرة التخلف لها خصائص اقتصادية تتمثل في:

- عدم استقرار وتوازن المداخليل وانخفاض مستوى دخل الفرد.
- اختلال العلاقة بين الموارد البشرية والمادية بسبب سوء الاستغلال.
- ضعف السوق الداخلية وتشوهها وضعف آليات السوق.
- قلة رؤوس الأموال وتبذيرها في غير الاقتصاد الحقيقي.
- انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي الناتج عن نقص الادخار الموجه للاستثمار¹.

وهناك خصائص اجتماعية وسياسية تتمثل في :

- غياب الديمقراطية الحقيقية في ممارسة الحكم.
- ظاهرة الفساد الأفقي والعمودي.
- الطبقة والظلم الاجتماعي.
- ارتفاع النمو السكاني وانخفاض المستوى الصحي والتعليمي.
- دور العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية والثقافية.

ج- نظريات النمو المتوازن والنمو الغير متوازن: نظرية النمو المتوازن تتطلب التوازن بين

مختلف صناعات سلع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية والإستهلاكية، ويتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، وأصحاب هذه النظرية (روزنشتاين، و رانجر، وآرثر لويس) وقدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقته روسيا، فساعدتها ذلك على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة².

¹ - محمد أحمد الدودي، التخلف والتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 51.

² - عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية ، مرجع سابق الذكر، ص 192.

ويؤكد الأستاذ "نوركس" أن النمو المتوازن معناه الاستثمار ونمو جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة دون الاهتمام بقطاع دون الآخر، ويركز في تحليله على ما سماه " بالدفعة القوية" big push ، وتتطلب تدخل الدولة واستثمار جميع الإمكانيات في كل المجالات، وإعادة الدفعة في كل مرة حتى تستمر العملية لإحداث التنمية وتهدف لتوفير جميع الظروف للبلاد والعباد، فالبلاد لا تحتاج سلعة واحدة وإنما مجموعة من السلع كما وكيفاً¹.

د- نظرية النمو غير المتوازن: بنيت نظرية النمو غير المتوازن على فكرة المفاضلة لطريقة الاستثمارات الفردية التي تحقق مصالحهم وبالتالي فإن الأمة تحقق مصالحها، ومن ثمة تحقق النمو والتنمية، وقد ارتبطت هذه النظرية بالإقتصادي "ألبرت هيرشمان"، وقد بنيت على القطاع القائد من خلال الاستثمارات أو أقطاب النمو التي يزداد الطلب عليها، وبالتالي ينتج عن التوجه إهمال لبعض القطاعات لكن سرعان ما يتوجه المستثمرين إليه وسد الثغرات في القطاعات الاقتصادية.

ومنه فإنه يتوجب على اقتصاديات الدول المتخلفة بناء مشاريع اقتصادية ، يتم الاستثمار فيها، وهذه بدورها تؤدي إلى التوجه إلى مشاريع أخرى، وبالتالي خلق جو للنمو الاقتصادي ومنه فإن الدول النامية تتجه حاسبه إلى خلق جو عدم التوازن، ويجب أن ننظر إليه على أنه غير مساعد في عمليات التنمية والقوة تكمن في عدم التوازن.²

وقسمت القطاعات الاقتصادية إلى قسمين قطاع الانتاج المباشر مثل قطاع الصناعة والزراعة، وقطاع البنية الأساسية وهو القطاع الذي يركز على تنمية رأس المال الاجتماعي، ويؤكد الأستاذ "هيرشمان" أنه على الدول النامية التركيز على قطاع الانتاج المباشر لفترة زمنية معينة، ثم البنية الأساسية كالجسور والطرق والسدود³.

¹ - اسماعيل شعبي، مرجع سابق الذكر، ص 85.

² - المرجع نفسه، ص 88-89.

³ - طارق الحاج، مبادئ علم الاقتصاد ، دار الصفاء للنشر والتوزيع : عمان، 2013، ص 188.

ب- النظريات اليسارية:

وهي النظريات ذات الطابع الماركسي الاشتراكي في تفسيرها لعمليات التنمية لا تخرج عن الإطار العام للماركسية.

01- آراء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية حول التنمية: (ECLA)

هناك تواجد لتجمعات تكاملية هامة ولأسواق مشتركة نجد تعابيرها في اتحاد دول أمريكا اللاتينية، ويعمل التجمع المذكور على إزالة الحواجز الجمركية ووضع تعريفات جمركية موحدة على السلع، وتنسيق الخطط القومية في حقل الاقتصاد والتصنيع والسياسات الزراعية والمالية، ومشاريع البنية الأساسية.¹

وقد أسست عام 1948/02/25م، وتهتم بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدول أمريكا اللاتينية، ثم تحول الاسم إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكارايبية (ECLAC) في 1889م، ومقرها في سنتياغو بالشيلي،² ولديها مجموعة من الأفكار من خلالها تريد التحرر وتحقيق النمو والتنمية لشعوب أمريكا اللاتينية مثل: التبعية التكتل الاندماج، التصنيع الفلاحة التكنولوجيا، الصحة التعليم، مشكلة الفقر الهجرة، وهي أهم المواضيع التي تعمل عليها اللجنة مثلما يحدث في دول الاتحاد الأوربي وتوجيه التنمية للداخل.

لكن هناك صعوبات كثيرة تواجه التعاون والتكتل بين هذه المجموعة مثل الدور الأمريكي السلبي اتجاه أمريكا اللاتينية، والتباين الكبير بين الأعضاء، فهناك دول كبرى مثل البرازيل والأرجنتين، كما أن هناك دول صغيرة وفقيرة، وهناك كذلك الصراع حول الزعامة داخل

¹ - كميل حبيب حازم البني، مرجع سابق الذكر، ص 228.

² - Economic commission for Latin america and the Caribbean:

<https://www.cepal.org/en/about>. 20/05/2017.

المجموعة، ورغم هذا حققت بعض الدول في أمريكا اللاتينية قفزات كمية ونوعية في مجال التنمية مثل البرازيل.

02- مدرسة التبعية ونظرتها للتنمية: ظهرت مدرسة التبعية على إثر الانتقادات التي واجهتها نظريات التنمية الغربية التي تريد تحديث العالم الثالث وفقا للمنظور الليبرالي، واتجهت نظريات التبعية في الدفاع ورفض مفاهيم النظريات الغربية، وإبراز تأثير الرأسمالية في المقابل على تخلف التنمية في الدول النامية، والتركيز على الحل الثوري وجعله أساسا لمعالجة مشاكل المجتمعات المتخلفة إلا أنه في داخل هذا الإطار توجد اختلافات بين مفكري نظريات التبعية، ويعد الأستاذ "كارتر فوستر" من الرواد الأوائل إذ يرجع إليه الفضل في وضع البدايات الأولى له، حيث يعتقد أن التبعية تركز على ضرورة فهم العالم كوحدة متكاملة وكلية، ويؤكد على أن التنمية يجب أن تحقق أهدافا قومية تنبع أساسا من تاريخ البلدان النامية، وعرفها الأستاذ "سانتوس"¹ (أن هناك دولة معينة مشروطا باتساع وتطور اقتصاد دولة أخرى) ومن هنا جاءت فكرة تابع ومتبوع، مركز ومحيط في ظل النسق العالمي².

وتتضمن التبعية في نسقتها مجموعة من المفكرين مختلفي المشارب الثقافية والاجتماعية من كل القارات (بول رازان، بول سوزي، رؤول بريباش، أندري قندر فرانك، دوسانتوس، سمير أمين، حمزة علوي، علي كزانبجيكلي، محجوب عبد الحق، والياباني جيرو هويكاكاوا صاحب نظرية الاقتصاد الخراجي، وبول ستريتن الذي وضع استراتيجية الاعتماد على الذات)، وكل هذه التركيبة البشرية كتبت في موضوع التبعية³، ومفهوم التبعية هو وجود علاقة غير متكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية القائمة على الاستغلال والتبادل غير المتكافئ، وأسلوب

¹ - إحسان حفزي: علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، 2002م، ص 76.

² - Andre Gunder frank, Latin America: under development or revolution essays on the development or under development the and the immediate enemy New York: monthly review press, 1969, p 10.

³ - عبد الزهرة فيصل يونس، مرجع سابق الذكر، ص 113-114.

الاستثمارات والمعونات التي تشكل عودة للاستعمار الجديد، ويقصد بها كذلك خضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى الخارجية، من وسائل السيطرة على الاقتصاد التابع¹.

وقد ظهرت مدرسة التبعية في الستينات من القرن الماضي كرد فعل على فشل النظريات الاجتماعية والاقتصادية التي فسرت تخلف الدول النامية، كما لا ننسى أنها نشأت في أمريكا اللاتينية لأنها سبقت بقية القارات في الحصول على الاستقلال، ولم يقتصر منظرو التبعية على الجانب الاقتصادي وإنما في الإطار الاجتماعي والثقافي والحضاري للدول النامية، وقد افترض منظرو التبعية على وجود علاقة وثيقة بين التطور الداخلي للشعوب النامية وأشكال السيطرة الاقتصادية الأجنبية بينما يرى البعض أن العلاقة هي نتاج تفاعل مستمر ودائم التغير بصفة تجعل التنبؤ بجميع نتائجه غير ميسور وغير ممكن، وقد استفاد مفكرو التبعية من التراث الماركسي وذلك بعدم دراسة العالم الثالث بمعزل عن التطورات في المجتمع الرأسمالي، ومن الضروري النظر للعالم كنسق ونظام واحد².

وهناك من يركز في تحليله على العوامل الداخلية وهنتاك من يركز على العوامل الخارجية، ويرجع التخلف حسب بعضهم إلى البنية التي يتشكل منها النسيج الاقتصادي والثقافي والسياسي والاجتماعي والاتجاه الثاني إلى عوامل خارجية تخص سيطرة الدول الرأسمالية على مقدرات الدول النامية، وبالتالي هناك مسطر ومسيطر عليه فمثلا الأستاذ " كرسو فرنندو" من البرازيل ويتزعم الاتجاه الثاني يرى أن ظاهرة التبعية لا يمكن إرجاعها إلى علاقات الاستغلال والقهر الخارجية، بل هناك مصالح وتوافق بين مصالح الطبقات المسطرة المحلية والدولية، والتبعية

¹ - عمر بين فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشيد، 2005م، ص 08.

² - عواطف عبد الرحمان، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، 1984، ص 28-29.

في نظره متحولة تاريخيا وبنائها الاقتصادية والاجتماعية في تحول دائم، ومن أهم القضايا التي عالجتها مدرسة التبعية:

- التبعية وعلاقتها بكل من التنمية والتخلف.

- التبعية وعلاقتها بالاستعمار الجديد.

- التبعية والتبادل اللامتكافئ.

وهناك إسهامات عربية تخص الأستاذ "سمير أمين" حيث يرى أن هناك تبادل غير متكافئ بين المراكز والتخوم، ويرى أن هناك مجموعتين متميزتين من قوانين النمو الرأسمالي، إحداها خاصة بالمركز وأخرى بالمحيط، ويتجه النمو الرأسمالي بالمركز إلى القضاء على التشكيلات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية مثل القبيلة العبودية والإقطاعية، والحل يكمن في نمو الاحتكار والتوسع الدولي للنظام الرأسمالي، ومن هنا يتضح أن بنية السوق العالمي هي التي تفرض التطور اللامتكافئ على بلدان الهامش¹.

كذلك يعتقد الأستاذ "رؤول برياش"² ونظرية التبادل الغير المتكافئ بين المركز والأطراف، أن مشكلة الدول النامية تكمن في عدم كفاية التراكم اللازم لتوسيع قاعدة التكوين الرأسمالي، ويرجع هذا إلى:

- الإفراط في الاستغلال البذخي من قبل الطبقات الحاكمة المتأثرة بالغرب.

- حصول الدول الغربية على عدد كبير من الفائض الاقتصادي لبلدان المحيط بصفة أثمان سلع مبالغ فيها.

- سياسات التشغيل مبالغ فيها وغير عقلانية لا تستند للحاجيات وبالتالي عبء على الاقتصاد الوطني.³

¹ - مرجع سابق الذكر، ص 30-31.

² - R. Prebish, the economic development of Latin America and its prencpal problems, u.n.n.y. 1950, economic survey of Latin America, n.y, 1951, p 25-40.

³ - فيصل عبد الزهرة يونس، مرجع سابق الذكر، ص 114-115.

وتبقى آراء مدرسة التبعية من أهم المدارس التي أعطت أفكارا واقعية حللت بها الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول النامية بمختلف تشعباتها وآرائها حول التنمية رغم الانتقادات التي وجهت لها.

الحوار الرابع:

سياسات التنمية الاقتصادية: هناك سياسات واستراتيجيات قامت بها الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، وأول هذه السياسات التي قامت بها التصنيع.

01- استراتيجيات المختلفة للتصنيع في البلدان النامية:

أ- توطين الصناعات التحويلية: اتجهت معظم استراتيجيات بما فيها الدول المتقدمة للتنمية إلى التركيز على التصنيع¹، لأنه حسبهم هو من يقضي على مشكلات التخلف من خلال التقليد والمحاكات للدول الصناعية المتقدمة في سيورتها للتصنيع ومن أجل توسيع قاعدتها التحتية وما تحتاجه الصناعة المحلية والوطنية والمؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وتحويل المواد الأولية داخل البلاد ذاتها، لأن المواد الأولية تخضع للتقلبات في السوق الدولية فمن الأحسن تحويلها داخل الوطن الأم وتصديرها مصنعة أو نصف مصنعة للزيادة في الأرباح والعائدات من العملة الصعبة والتقليل من الاستيراد والإنتاج محليا بدل الاستيراد وهو ما قامت به الكثير من دول العالم الثالث للتحرك الاقتصادي عن طريق بناء مصانع وتوطين الصناعات التحويلية، مثل الصين البرازيل الجزائر....

ب- إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير:² في ظل تراجع أسعار المواد الأولية كان لابد على الدول النامية الاتجاه إلى استراتيجية التصنيع لتوفير الحاجات الأساسية والثانوية وتحقيق

¹ - Dominique Hamon, et Annie Mauras, la triade dans la nouvelle économie mondiale, presses universitaire de France: Paris 1997, p 16.

² - محمد الجوهري وآخرون، الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، دار المعارف: القاهرة 1982م، ص 252-255.

التنمية عن طريق توفير التشغيل والحركة الاقتصادية والإتجاه نحو التصدير بدل الاستيراد وتوفير العملة الصعبة، وحماية الصناعة المحلية، لكن واجهت عوائق كبيرة داخليا وخارجيا ولم تتوسع هذه الاستراتيجية في الدول النامية ما عدى بعض الدول كالصين ودول جنوب شرق آسيا، لأنها جوبهت بتحفظ الدول الصناعية فلجأت إلى الحماية الجمركية، واشترط السوق المفتوح مما أثر كثيرا على هذه التوجهات.

ج- تنمية الصناعات بقصد سد الاحتياجات الوطنية: لقد أدى فشل استراتيجية النمو لتحقيق التنمية للدول النامية واعتباره انه لم يحل المشكلة بالنسبة لها ولم يقضي على التخلف والفقر إلى سياسة التوزيع بدل النمو، وتسعى لتحقيق توزيع عوائد التنمية والتركيز على الفئات الفقيرة في المجتمع وإعطائها الفرص، وتهدف كذلك إلى زيادة إنتاجية الفئات الهشة وإشباع حاجياتها وتحقيق على المدى البعيد¹، وهذه من الصعب تحقيقها لأن الدولة لا تستطيع أن تحقق كل شيء، فهي بحاجة إلى سلع الدول الرأسمالية الصناعية لاعتبارات كثيرة اقتصادية، طبيعية وسياسية واجتماعية.

د- التصنيع بقصد التقليل من الاعتماد على الخارج: ونجد هذه الاستراتيجية بالنسبة للدول التي تملك مواد أولية ولو قليلة تقوم بالتصنيع للخفيف من حجم الواردات والاعتماد على الخارج بنسب كبيرة، وسيضل الاستيراد لأن النقص كبير في الإنتاج المحلي وبالتدريج حتى الوصول إلى نسب عالية من التحرر الاقتصادي والنمو والتنمية، وهي سياسات اعتمدتها بعض دول أمريكا اللاتينية مثل المكسيك الأرجنتين وكوبا، وبعض دول جنوب شرق آسيا. ويبقى لكل دولة من الدول النامية لها ظروفها الخاصة الجغرافية والسياسية والاقتصادية وسياستها لطريق التنمية المستقلة والمنشودة².

¹ - إحسان حفيضي مرجع سابق الذكر، ص 107-108.

² - سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت 1990، ص 47-51.

02- سياسات التنمية الزراعية: سطرت حكومات الدول النامية سياسات من أجل تحقيق

التنمية الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، ولذلك سعت الحكومات إلى:

أ- السعي لتأمين الغذاء: إذا ما تأملنا أوضاع الزراعة في العالم الثالث تعاني من عدم الاستقرار والتقلب الشديد في حجم الناتج الزراعي، وتزايد استنزاف الموارد الطبيعية الزراعية ولا سيما انتشار الملوحة، وهدر المياه، وتخلف التقنية التكنولوجية المستعملة، وهناك توزيع غير متكافئ لموارد التنمية الفلاحية في العالم الثالث فهناك دول تتوفر على موارد زراعية متوازنة بينما دول أخرى لها عوائد مالية ولا تتوفر على الموارد الزراعية مثل دول الخليج، فمثلا السعودية الإمارات قطر سلطنة عمان الكويت، هي دول تملك 52 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي العربي ولا تملك سوى 06 بالمئة من إجمالي مساحة الأراضي العربية المزروعة، فمستوى الاكتفاء الذاتي لهذه الدول مجتمعة في حدود 35 بالمئة في عام 1985م، وبقية الدول العربية 73 في المئة، وهنا يتضح خطورة الأمن الغذائي بالنسبة للدول النامية والعالم العربي خاصة¹، ولا بد أن نستثني بعض الدول مثل البرازيل والأرجنتين والصين فهي دول مصدرة للمواد الغذائية أما الأغلبية الساحقة للدول النامية فهي تعاني خللا كبيرا في الجانب الزراعي وخاصة بين الصادرات والواردات، ولذلك فإن كثيرا من الدول النامية تسعى لتأمين تحقيق الأمن الغذائي وكل دولة لها سياستها في ذلك.

ب- المشاكل التي تعاني منها الزراعة في الدول النامية: تعاني الزراعة في الدول النامية ومنها الجزائر الكثير من المشاكل الناجمة عن العديد من العوامل والأسباب التي جعلتها زراعة تقليدية ومتخلفة:

- اختلال التوازن الاقتصادي وهو عدم توازن بين الإنتاج والاستهلاك فهناك انكشاف غذائي واضح يجعلنا أمام تحديات خطيرة في المستقبل خاصة معدلات الإنجاب.

¹ - كميل حبيب، حازم البني، مرجع سابق الذكر، ص 159.

- التوسع الحضاري وهجرة سكان الريف إلى المدينة شكل النزوح الريفي، وهذا أدى إلى ترك العمل الزراعي وزيادة الطلب على الغذاء.
- الدعم الحكومي للمواد الغذائية زاد في نسبة الاستهلاك وزيادة الفاتورة بالعملة الصعبة ولا يوجد ما يقابلها من الإنتاج.
- مشكل التكنولوجيا والبحث العلمي فهناك لا تزال الوسائل بدائية.
- ضعف الاستثمار في الجانب الفلاحي إذا ما قارناه بالقطاعات الأخرى، فمثلا في العالم العربي 63 مليار دولار بين 1981م إلى 1985م من أصل 685 مليار دولار أي نسبة 09 بالمائة¹.
- ضعف العمالة بسبب التركيز على الصناعة والهروب من العمل الفلاحي باعتباره عمل شاق وغير مرغوب فيه.

المحور الخامس:

- بعض التجارب التنموية:** هناك العديد من التجارب التنموية الناجحة لكن سنأخذ فقط التجربة البرازيلي لا على أساس الحصر.
- التجربة التنموية في البرازيل:** انطلقت التجربة التنموية في البرازيل حيث أعلن رسميا أنه سادس اقتصاد عالميا سنة 2011م، بعد أن كانت البرازيل على أهبة الإفلاس إلى قمة التقدم الاقتصادي خلال 08 سنوات، وانتقل البرازيليون من الفقر إلى التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية رغم انتهاجها سياسات ليبرالية حقيقية، والمجتمع البرازيلي خليط ومتجانس اجتماعيا رغم اختلاف الأعراق²، وتعد البرازيل غنية جغرافيا وطبيعا فهناك الأنهار والبحار والغابات والثروات الطبيعية والنفط، بالإضافة إلى القوة السكانية التي تصل إلى 200 مليون

¹ - المرجع نفسه، ص ص ، 162-163.

² - المرجع نفسه، ص ص ، 142-150.

نسمة، وتتبنى نظام سياسي ديمقراطي مستمد من إرادة الشعب، وقد مرت مراحل التنمية والتقدم من خلال:

- تنفيذ برامج تقشف وهذا بتوصية من صندوق النقد الدولي بهدف سد العجز في الموازنة والقضاء على أزمة الثقة، وكذلك صبر الطبقات الفقيرة وبالتالي وفرة الحكومة 200 مليار دولار، وأعطت الثقة للمستثمرين والمواطنين والأجانب وأدت إلى رفع الإنتاجية.
- تغيير سياسة الإقراض حيث خفضت سعر الفائدة من 13.25 بالمئة، إلى 08.75 بالمئة وهو ما سهل الإقراض للمستثمرين الصغار أدى إلى توطين المؤسسات الصغيرة وتسهيل الإقامة وتوفير العمل، وتشير التقارير إلى أن نصف سكان البرازيل ارتفع دخلهم إلى 68 بالمئة.
- التوسع في الزراعة واستخراج النفط والمعادن.
- الاستثمار في الصناعة افقيا وعموديا من التعدين إلى النسيج إلى الحرف، ثم الصناعات الدقيقة والمتقدمة السيارات والطائرات.
- تنشيط السياحة حيث وهب الله البرازيل طبيعة نادرة من غابات وجبال وشاطئ عبارة عن جنات في أرض الله، حيث يزور البرازيل 05 ملايين سائح سنويا.
- مكافحة الفقر وتوفير المعونات والمساعدات للطبقات الفقيرة.
- خلق أحلاف وأقطاب اقتصادية من أجل الضغط على القوى الكبرى مثل مجموعة "بريكس"¹

¹ - فؤاد بن غضبان، مرجع سابق الذكر، ص 297-330.